يوزع مجاناً

دليل توثيق انتهاكات حقوق الانسان

الإصدار الأول

من مطبوعات منظمة الكواكبي لحقوق الانسان

عربي إنجليزي

منظمة الكواكبي لحقوق الانسان

دليل توثيق انتهاكات حقوق الانسان

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع الى جميع الناشطين في مجال
حقوق الانسان حول العالم

رئيس المنظمة

منظمة الكواكبي في سطور

منظمة الكواكبي لحقوق الانسان هي منظمة حقوقية مدنية غير حكومية مسجلة في السويد برقم \1225-802493\تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان والمرأة والطفل ورصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على هذه الحقوق والسعي لتحقيق العدالة الانتقالية لمعالجة الارث التاريخي لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا بالتعاون مع الفعاليات المدنية العاملة بهذا المجال اقليميا ودوليا .

رؤيتنا :

ان نكون الشريك الدولي الأكثر موثوقية في مجال حقوق الانسان في نطاقنا الجغرافي.

رسالتنا :

-رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان في سورية ودول اللجوء
-نشر ثقافة الفكر المدني ومبادئ حقوق الانسان في سورية
-تعزيز مشاركة الفئات الضعيفة في المجتمع (المرأة-الطفل – ذوي الاعاقة)
-العمل مع جميع الاطراف المدنية على بناء عدالة انتقالية حقيقة في سورية

التأسيس

تأسست المنظمة في تركيا انطاكيا ٢٠١٢ , واخذت على عاتقها العمل على توثيق انتهاكات حقوق الانسان الواقعة على الانسان السوري في سورية وفي دول اللجوء, كما اخذت على عاتقها نشر الفكر المدني و ثقافة حقوق الانسان في سورية لبناء عدالة انتقالية ناجحة.

يعمل نشطائنا في الخطوط الامامية للازمة السورية، في عدة مشاريع نالت ثقة المنظمات الحقوقية والمؤسسات المانحة والهيئات المحلية، لدى المنظمة مكاتب في تركيا وفي السويد وفي الولايات المتحدة وفي الداخل السوري.

تصدر المنظمة مجلة حقوقية ورقيا والكترونيا بشكل شهري لنشر فكر حقوق الانسان والمجتمع المدني وتوزع بالداخل السوري لمواجهة التطرف المتنامي في سورية ورفع مستوى الوعي بين المدنيين هناك كما توزع على عدد من منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن السوري

موقع المنظمة الالكتروني:
www.alkawakibi-sy.org
صفحة المنظمة على الفيس بوك:
https://www.facebook.com/alkawakibiorganization
صفحة المنظمة على تويتر:
https://www.twitter.com/alkawakibiorganization

شركائنا في العمل

Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders
المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
Fondation euro-méditerranéenne de soutien aux défenseurs des droits de l'Homme

المؤسسة الأورومتوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

الوكالة الالمانية للتعاون الدولي

المقدمة

خرج السوريون في آذار عام ٢٠١١ بثورة شعبية يطالبون فيها بحقوقهم الطبيعية التي كانت مسلوبة من قبل النظام الأمني السوري ورافعين شعارات الحرية والكرامة , إلا أن النظام تعامل مع تلك المطالب بكل قسوة و وحشية ولم يترك وسيلة إلا واستخدمها لقمع تلك الثورة مما دفع الشباب الثائر إلى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم مما أدى إلى تحول الأرض السورية إلى ساحة للصراع الدولي والاقليمي الأمر الذي سبب انتهاكات واسعة لحقوق الانسان من قبل جميع الاطراف المشاركة في هذا الصراع سواء عن قصد أو دون قصد .

ولان سورية كانت فقيرة بتجارب توثيق انتهاكات حقوق الانسان بسبب النظام الأمني الذي كان سائدا قبل الثورة , فقد ظهرت جهود فردية ومحدودة في مجال التوثيق إلى أنها بقيت دون المستوى المطلوب لعدم اطلاعها على تجارب الشعوب والدول الأخرى في هذا المجال .

لذلك قررنا نحن منظمة الكواكبي وضع هذا الدليل بين يدي الباحثين وراصدي حقوق الانسان في سورية والوطن العربي لمساعدتهم في أداء عملهم آملين أن يحقق طموح الباحثين والمنظمات على حد سواء .

الباب الأول

مصطلحات حقوق الانسان

المصطلحات

الموثق و الباحث الميداني : هو مَنْ يقوم بعملية التوثيق، وذلك حسب سياق الموضوع.

الرصد: هو مفهوم واسع يشمل كافة أشكال وطرق مراقبة الميدان لمعرفة واقع حقوق الاسان سواء كان سلبا أم إيجابا، من اجل تحديد الانتهاكات والأنماط التي قد تطرأ على الأرض، الأمر الذي يجعل الرصد رادار إنذار مبكر للانطلاق في عملية ممنهجة نحو التحقيق، ومن ثم التوثيق.

مفهوم رصد حقوق الإنسان : هو مراقبة وتحليل حالة حقوق الإنسان في بلد أو سياق معين وينطوي توثيق حقوق الإنسان على جمع المعلومات منهجيا وتحليلها بهدف تحسين حماية حقوق الإنسان .

تقصي الحقائق: هي عملية البحث عن الحقيقة عند وقوع انتهاك أو حدث ما، بحيث تهدف عملية التقصي لجمع المعلومات والحقائق والأدلة، وفي نفس الوقت التأكد من مدى دقتها ومصداقيتها، وذلك من اجل إثبات وقوع الحدث أو الانتهاك.

التوثيق: تأتي مرحلة التوثيق بعد عمليتي الرصد والتقصي، وهي عملية بناء سجل أو ملف حول انتهاك محدد يشمل كافة الوثائق والأدلة التي تثبت وقوع فعل الانتهاك المخالف لأحكام القوانين الدولية والمحلية.

القانون الدولي لحقوق الإنسان : هو مجموعة من القوانين التي تُرسي الحد الأدنى من المعايير التي يجب على الدول أن تستوفيها في تعاملها مع المواطنين، بما في ذلك الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء واللاجئين. تشمل حقوق الإنسان على سبيل المثال حق عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق بالمحاكمة العادلة، والحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين.

الوثائق الأساسية التي تشكل القانون الدولي لحقوق الإنسان : فهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

القانون الدولي الإنساني هو مجموعة مستقلة من القوانين التي تنظم سلوك الأطراف سواء كانت دولا أو غير دول المنخرطة في النزاعات المسلحة.

الوثائق الأساسية التي تشكل القانون الدولي الإنساني : هي اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين

لاتفاقيات جنيف الصادرين في العام ١٩٧٧ . وبالرغم من أ ن سوريا ليست طرفا في البروتوكولات الأخيرة، إلا أن بعض القواعد الواردة في تلك الصكوك والتي تحظى بدعم دولي واسع النطاق يجعلها ملزمة بالنسبة لسوريا .

الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني (قانون النزاع المسلح) :هي جرائم قابلة للمقاضاة في المحاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية . وتشمل هذه الانتهاكات التشريد القسري أو القتل المتعمد للسكان المدنيين .

المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف: في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

١- الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يُعامَلون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر ولهذا الغرض، تُحظر الأفعال التالية في ما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

أ- الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب .

ب – أخذ الرهائن .

ج –الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة .

د- إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة .

٢- يُجمع الجرحى والمرضى ويُعتنى بهم .

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع، وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها .

الباب الثاني

أهداف وغايات التوثيق

أهداف وغايات التوثيق

تعد عملية توثيق واقع حقوق الإنسان جهداً مركباً وشاملاً، يهدف إلى :

١- حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر الوعي بها، كما ويهدف إلى كشف الحقائق تمهيداً لمساءلة ومحاسبة المنتهكين وإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة .

٢- إثبات وقوع أنماط من الانتهاكات ما يعني وقوف سياسة ممنهجة خلف تلك الانتهاكات، فالتوثيق الذي يثبت وقوع انتهاك ما في عدة أماكن وبصورة متكررة يساعد على إثبات أن الانتهاك هو نمط وليس حدثا معزولا لأي سبب كان.

٣- بناء أرشيف حول حالة حقوق الإنسان بحيث يتم استخدام هذا الأرشيف فيما بعد لإعداد دراسات، مداخلات، وأبحاث، ناهيك عن كون ملفات الجرائم التي تم إعدادها من خلال عملية توثيق مهنية قد يتم اللجوء لها ولو بعد مرور سنوات طويلة بعد حدوث الانتهاك.

وعلى الرغم من أنه في كثير من الأحيان يصعب تصور إمكانية محاسبة مرتكبي الجرائم بعيد وقوعها، إلا أن التجربة التاريخية أثبتت إمكانية ملاحقة ومحاكمة بعض مرتكبي الجرائم والانتهاكات الجسيمة ولو بعد حين، ومن هنا فإن عملية التوثيق التي تجرى بشكل مهني تشكل القاعدة الذهبية لعمل حقوق الإنسان.

يتوجب على أية منظمة حقوقية تضع نصب أعينها العمل على التوثيق تمهيدا للانطلاق في برامجها أيا كانت، أن تجيب بوضوح عن أسئلة من نوع:

لماذا أوثق؟ ماذا أريد أن أوثق؟ وكيف أوثق؟

وذلك لبناء خطة عمل قابلة للتنفيذ بنجاح.

بالإضافة لتقديم إجابات مقنعة للناس حين يتساءلون:

لماذا هذا التوثيق ؟ وما هي فائدته؟

إن الإجابة على تلك الأسئلة ستحدد مسار عمل منظمات حقوق الإنسان، و خطط العمل والأهداف، وتحديد الإمكانيات والموارد والطاقات البشرية، وهي تشكل أيضا الرسالة التي يتوجب إيصالها للناس.

التوثيق ليس غاية في ذاته، بل هو حاجة ووسيلة هامة لعمل منظمات حقوق الإنسان، خاصة تلك التي تواجه احتلالاً عسكرياً كما هو الحال في فلسطين أو العراق، وكذلك التي تجد نفسها تعمل وسط نزاع مسلح، مثل سورية أو تلك التي تعمل تحت ظل حكم سلطات استبدادية بوليسية، ذلك أن التوثيق أداة لكشف الحقيقة من خلال ما يتم جمعه من معلومات صحيحة ودقيقة تفيد بوقوع انتهاك ما ، كما ويهدف التوثيق أيضا إلى إثبات وجود نمط ما من الانتهاك، والذي لا يرتكب بسبب تجاوزات فردية، بل لوقوف سياسة ممنهجة وراءه وتخطيط مسبَق ونية مبيتة، وفي نهاية الأمر فإن غاية التوثيق الكبرى هي الانتقال بالوضع إلى الأفضل من خلال حماية وتحسين حالة حقوق الإنسان.

وترتبط طبيعة التوثيق بطبيعة عمل منظمات حقوق الإنسان، فقد تختار منظمات حقوقية التدخل القانوني أو المناصرة والضغط من أجل الدفاع وحماية حقوق الإنسان، بينما تقرر أخرى التدخل المباشر لدى السلطات المعنية، ومنها من يقرر العمل على المساءلة وملاحقة منفذي المخالفات ومقترفي الجرائم، إن تلك الجهود لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون أن تكون منظمات حقوق الإنسان على إطلاع بما يجري على الأرض.

يستوجب مما سبق أن تكون تلك المنظمات فاعلة على مستوى الرصد والمراقبة كمقدمات مرتبطة بعملية التوثيق، من أجل تحديد أنماط الانتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان، ومن ثم بناء ملفات حولها تكشف الحقيقة، بحيث تكون الملفات أداة للمنظمات الحقوقية لممارسة الضغط محليا ودوليا كخطوة أولى من أجل وقف الانتهاك أو حض الأطراف المعنية للتدخل لوقف الانتهاكات،

ناهيك عن مواجهة الجهات المعنية أو الجهات التي ارتكبت الانتهاكات أو المخالفات.

كيف يمكن القيام بعملية التوثيق :

يرتبط ذلك بطبيعة وأهداف المنظمة :

١-إذا كانت طبيعة عمل المنظمة تعتمد على الإحصائيات فإن من الأنسب أن تستخدم نظام الاستمارة .

٢- إذا كانت المؤسسة تعنى بالتحليل القانوني وتقديم المداخلات و/أو

تركز على المساءلة القانونية عن تلك الانتهاكات، فالطريقة المثلى هي من خلال إعداد ملفات خاصة عن تلك

الانتهاكات كملفات الجرائم الدولية، حيث تتطلب عملية بناء تلك الملفات توفير معلومات محددة من حيث الشكل والمضمون، مثل الإفادات والتقارير المدعومة بالوثائق الثبوتية الأخرى مثل التصريحات الإعلامية والوثائق الرسمية، أفلام فيديو ، الصور، التقارير الطبية.

٣- إذا كانت المنظمات تمارس دور الرقابة، فستقوم إصدار تقارير دورية عن واقع حقوق الإنسان .

٤- وأما المنظمات الحقوقية التي تركز على استراتيجية المناصرة والضغط من أجل تغيير سياسات أو قوانين محلية محددة تنتهك حقوق الإنسان، فإنها بحاجة إلى دراسات تحليلية تعتمد أيضا على التقارير، من أجل الضغط على الجهات المعنية عبر نشر الوعي .

الباب الثالث

عناصر عملية التوثيق

الفصل الأول

الموثّق

١- مواصفات الموثق والقواعد الواجب مراعاتها من قبله :

أ- الموضوعية والحيادية

يتوجب على الموثق أن يراعي الموضوعية والحيادية في عمله خلال التوثيق والتحقيق، حيث نقصد بموضوعية الموثق وجوب توثيق الباحث للحدث كما هو على أرض الواقع، فلا يقدم الموثق تأويلاته الشخصية غير المبنية على حقائق ملموسة، ولا يحاول التأثير على شاهد العيان أو الضحية بقصد أو بغير قصد، في حين تتلخص الحيادية في عدم تحيزه لأي طرف كان، أو التحيز لمصلحة رأي أو جهة ما، أو إهمال وتجاهل حقائق ما بشكل متعمد أو حتى بدون قصد، ذلك إن أهم ما يميز الموثق المحترف هو عدم تحيزه إلا للحقيقة.

ب- المصداقية والدقة:

هما من العناصر الأساسية لنجاح عملية التوثيق، ولذلك على الموثق أن يحرص على مصداقيته، فلا يعطي وعوداً لا يستطيع الإيفاء بها، كما يجب عليه أن يكون واضحا خلال مقابلاته للضحايا والشهود، بشرح طبيعة عمله والجهة التي يعمل معها والهدف من توثيقه.

ج - النزاهة والمهنية

على الموثق أن يعامل جميع الضحايا والشهود ومن يُجري معهم مقابلات بلياقة واحترام، كما ينبغي له أن ينفذ بأمانة وشرف المهام التي يكلف بها، فلا يغير حقائق توصل إليها لخدمة أهداف شخصية أو غايات آخرين، حتى وإن كانت تلك الأهداف «نبيلة ».

كما ينبغي للموثق التعامل مع كل مهمة على نحو يتسم بالبراعة المهنية، وينبغي أن يتحلى بسعة المعرفة والجد في العمل، والكفاءة والعناية الفائقة بالتفاصيل. وعلى الموثق عدم التهاون أو استسهال التوثيق كالاعتماد على شاهد سمع عن الحدث أو على شاهد غير دقيق، لصعوبة الوصول إلى حيث يوجد شاهد عيان آخر أكثر دقة أو عايش الحدث لكنه يقطن في منطقة نائية.

د – منفتح لتقبل الجميع :

من عناصر قوة الموثق أن يكون مستمعا ومراقبا جيدا، وأن لا يستهين بأي شي مهما بدى صغيرا أو «تافها »، ومن المهم عدم التقليل من شأن شاهد العيان أو الضحية، وأن يستوعب أي رأي يطرح أمامه دون إبداء أيّ امتعاض، حتى لو تناقض مع قناعته، كما يجب عليه الانتباه إلى أنه يعمل على جمع الحقائق لبناء ملف الأدلة، وأنه ليس قاضيا يصدر أحكاماً، ومن الحكمة أن يستشير المسئولين عنه عندما يواجه قضية معقدة أو يصعب عليه الفصل فيها أو حين يلتبس الأمر عليه، ذلك أن عمل الفريق أنجع وأفضل.

يساهم استخلاص المعلومات جراء المقابلات ومناقشتها على نحو منتظم مع فريق التوثيق في تقييم مستمر لعملية التوثيق، كما يسمح بتحديد الأنماط أو الثغرات في وقت مبكر.

قد يكون هناك حاجة أيضا إلى الاستعانة بخبراء من خارج نطاق فريق العمل يقدمون المشورة القانونية مثلا أو الخبرة العسكرية بشأن الآثار المترتبة على بعض جوانب عملية التوثيق.

هـ – السرعة ودقه الملاحظة

إن التحلي بالجاهزية التامة لمواكبة أي حدث، والتمتع بروح المبادرة، لتخطي الصعاب في متابعه الحدث حال وقوعه، متطلبات هامة في الموثق، من أجل تسهيل جمع الأدلة ومقابلة شهود العيان أو الضحايا، وبناء قاعدة البيانات، كي تباشر المنظمة عملية التدخل المناسب .

على القائمين بالمقابلات أن يتحلوا بالمهنية والتهذيب والمعرفة. وعليهم أن يحافظوا على سلوك موضوعي وأن يتفادوا الأحكام المسبقة على الآخرين، وأن يتواصلوا مع المستجيبين بشكل واضح وصريح عند تناول القضايا المعقدة .

ينبغي عليهم أيضا قدر الإمكان حفظ الأسئلة غيبا باعتبار أن التواصل بالنظر والتفاعل مع المستجيب أمران بالغا الأهمية في سياق القابلة .

قد تواجه في سياق توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ظروفا غير متوقعة، كاستياء المستجيب مثلا أو أن يصدر عنه سلوكا عدوانيا . لذلك، من المهم أن تعرف متى تُنهي المقابلة أو توقفها لبرهة، كما لا بد من الامتثال دائما

لمبدأ عدم التسبب بالضرر والالتزام بالمهام الموكلة إليك في إطار المشروع، وحسن التقدير .

و . المتابعة:

إن صيرورة عملية التوثيق والتحقيق تتجلى من خلال المتابعة، وعليه فإن الموثق لا يجب أن يكتفي بمعلومة واحدة ليجزم أمر التحقيق، مهما بدت له تلك المعلومة واضحة ومؤكدة، ذلك إن المتابعة ولو بعد حين قد تقود إلى معرفة حقائق وأدله أخرى.

ز – احترام خصوصية الغير:

إن طبيعة عمل الموثق مع الضحايا والشهود كمحقق تفضي إلى كشف أسرار ومعلومات حول حياتهم الشخصية، فهو خلال لقاءاته ومقابلاته سيدخل بيوتهم ويعرف عن حياتهم معلومات كثيرة، منها ما يفيد التحقيق ومنها ما لا يجب أن يعرفه هو نفسه، وعليه يجب أن يعرف الموثق أين هي حدوده ومتى يجب أن يتوقف، فمن واجبه احترام خصوصية هؤلاء الأشخاص. في حين يجب أن يتحلى الباحث بحس مرهف تجاه الضحايا وقصصهم، فخلال مقابلة ضحية تعذيب أو تحرش جنسي يجب أن يراعي حالة الضحية النفسية، وتقبل أن الضحية لا يمكن أن يتحدث بسهولة ودفعة واحدة عن تلك التجربة، كذلك يتوجب عليه الالتزام بمبدأ السرية في العمل وعدم البوح ما شاهده أو سمعه لأي شخص بحيث يفضي ذلك إلى إلحاق الأذى بسمعة الأسرة أو الشخص اجتماعياً .

ط – عدم إفشاء المعلومات والحفاظ على سريه المصدر

إن السرية مبدأ مهم في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، لأن عدم التزام السرية قد يتسبب بعواقب وخيمة للضحايا والشهود وكذلك للموثق نفسه، لذلك يجب اتخاذ تدابير خاصة لحماية سرية المعلومات وهوية الضحايا والشهود، وباختصار يتوجب الحرص على سرية أية معلومة إذا طلب مقدمها ذلك، لأن عدم الالتزام بالسرية في مثل هذه الحالات سيمس بمصداقية الموثق والجهة التي يعمل معها، ويفقد الضحايا أو الشهود والمجتمع ككل الثقة بهم، خاصة في حال تسبب عدم التزام السرية في الضرر للضحايا أو الشهود .

ل– عدم التسبب في الضرر:

إن أهم واجب يقع على عاتق الموثق كناشط حقوق إنسان، هو دوره تجاه حماية ضحايا الانتهاكات والضحايا المحتملين، ولذلك من غير المقبول أن يلحق عمله ضررا إضافيا بالضحايا . فمثلا حينما يكون الموثق بحاجة إلى المعلومات من الضحايا أو الشهود لمساعدتهم، وفي نفس الوقت يخشى من تعرضهم للخطر نتيجة ذلك، على الباحث أن يضع سلامة الضحايا على رأس أولوياته، وان يتخذ جملة من التدابير التي تضمن سلامتهم ومن ثم حصوله على تلك المعلومات.

فلا يجوز أن يقوم توثيق انتهاكات حقوق الإنسان على حساب سلامة المستجيبين الجسدية أو صحتهم العقلية أو العاطفية. لذلك، ينبغي تنظيم المقابلة بشكل لا يعرض سلامة شخص المستجيب وأمنه للخطر. وتشمل تدابير الوقاية على سبيل المثال، الحفاظ على سرية المقابلات وهوية المستجيبين، إلا إذا كان المستجيب يوافق صراحة على الإفصاح عن هويته.

يُعتبر الحفاظ على سلامة شخص المستجيبين وأمنهم أولوية، لذلك ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم.

ف – الالتزام بحدود المهام الموكلة إلى الباحث

حافظ على الحدود المهنية بينك وبين المستجيب. لا تسع إلى بناء علاقات صداقة مع المستجيبين ولا تقدم لهم النصائح. إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق معاملتهم بغير مبالاة , فمجرد السؤال عن حالة أسرهم، وسلامتهم وظروفهم المعيشية يساعد في إرساء أجواء ودية ومريحة لإجراء المقابلة من دون إفساح المجال لأي توقعات .

لا يجوز أبدا دفع المال للمستجيبين لقاء مشاركتهم في المقابلات، لكن على فرق التوثيق أن تنظر في إمكانية تغطية أي تكاليف نقل أو مصاريف نثرية أخرى يتكبدها المستجيبون من جراء مشاركتهم في المقابلات.

على فرق التوثيق أن تتجنب التعهد بتقديم الدعم المالي للمستجيبين، باستثناء تسديد النفقات التي يتكبدها هؤلاء من أجل المشاركة في المقابلة. فالتحفيز المالي لمشاركة المستجيبين في المقابلة قد يقوض مصداقية إفاداتهم.

قد يتوقع المستجيبون أحيانا جراء مشاركتهم في المقابلة نوعا من الدعم المادي أو الإغاثة، حتى ولو تم اطلاعهم

بشكل واضح على هدف المقابلة. لذلك، لابد من أن توضح، تفاديا لأي توقعات من هذا النوع، أن عمل المنظمة التي تمثلُها يقتصر على البحث والتوثيق حصرا، ولا يشمل تقديم مساعدات الإغاثة.

كما يفيد التوضيح بأن المنظمة تمتنع عن مساعدة المستجيب ماديا لأسباب تتعلق بالمصداقية ولتجنب تضارب المصالح .

إذا طلب منك المستجيب مساعدة لا تندرج ضمن صلاحياتك المهنية، حاول أن تعطيه المعلومات اللازمة لإحالته إلى المنظمة المناسبة .

ق- فهم السياق العام :

قبل مباشرة مهمتك، احرص على اكتساب فهم سليم للسياق التاريخي والثقافي والسياسي والعسكري لموقع العمل.

ويشمل هذا التحضير إجراء بحث مكتبي حول النزاع الدائر وفهم المجتمعات أو الجماعات الفرعية التي ستلتقي بها، والتعرف إلى العادات واللغة والدين والتاريخ والبنى الأسرية والاجتماعية.

إذا لم تكن في سياق عملك على اتصال مباشر مع أفراد من المجتمعات المحلية التي ستعمل فيها ،حاول العثور على شخص من المجتمع المحلي يستطيع أن يقدم لك ولفريقك النصائح حول الديناميات الاجتماعية السائدة.

الفصل الثاني

المعلومات التي يجب البحث عنها

١- طبيعة الانتهاك

إن أول معلومة يجب الحصول عليها هي التي تجيب عن طبيعة الانتهاك، من حيث ماهية المخالفة أو الجريمة المرتكبة، ثم الحصول على معلومات حول الضحية والشهود والجناة، وذلك من أجل تحديد طبيعة الانتهاك والجريمة المرتكبة ومن ثم الطريقة المناسبة التي يجب اتباعها في عملية التحقيق والتوثيق، فكل موضوع له طريقته في التوثيق، ويتطلب وثائق محددة يتوجب الحصول عليها .

ويكون ذلك من خلال معاينة الضحية أو موقع الحدث، مقابلة الشهود، جمع الأدلة المادية التي تساعد في تحديد العناصر القانونية للانتهاك، واخذ صور لموقع الحدث ورسم خارطة له، وكذلك تتبع التصريحات الإعلامية للجهات الرسمية أو غير الرسمية التي يشتبه بوقوفها خلف الانتهاك.

٢- معلومات حول الشخص الذي تعرض للانتهاك :

سواء كان بالغا أو قاصرا، مدنيا أو عسكريا، أسيرا أو معتقلا، توفي أو على قيد الحياة، ذكرا أو أنثى .

٣- معلومات حول الجاني مرتكب الانتهاك :

إن تحديد هوية المنتهكّ قد يكون أحيانا من أصعب ما قد يواجه الباحث، ذلك أن المنتهكين غالبا ما يحاولون إخفاء هويتهم، ولذلك يتوجب أن يكون الموثق دقيقا في بحثه وأسئلته،

٤- شهود العيان على الحدث :

من المهم أن يجد الموثق شهود العيان، وأن يختار الاعتماد على من يرى أنه أكثرهم دقة ومصداقية، حيث يستطيع الباحث تقدير ذلك من خلال مقارنة أقوال الشهود ببعضها البعض، ومن ثم تحليل نتيجة تلك المقارنة في سياق تحليل كافة المعلومات التي بحوزته .

الفصل الثالث

مصادر المعلومات

قدمت ثورة الاتصالات العالمية الكثير من وسائل تلقي ونقل المعلومات، كالانترنت ومحطات التلفزة الفضائية والصحف والهواتف الخلوية، بحيث أصبح العالم قرية صغيرة بالفعل، وجعل إمكانية الحصول على المعلومات متاحة للجميع بصورة غير مسبوقة، وهو ما يسّر مهمة الموثق في الوصول للمعلومات، التي يستند إليها من حيث كونها معلومات أولية تمثل طرفا للخيط .

هذا بالإضافة إلى ضرورة بناء شبكة واسعة من العلاقات من قبل الموثق في محيطه، لتكون مصدر معلوماته الأساسي التي يثق بها، حيث تعد شبكة العلاقات التي يبنيها الموثق بنفسه من أكثر الوسائل صدقيه والأسرع في الحصول على معلومات مفصلة ودقيقة لحين وصوله إلى الميدان، ذلك انه لا يمكن للموثق الاعتماد على وسائل الإعلام فقط كمصدر للمعلومات، لعدم دقتها في بعض الأحيان وذلك لحرصها على السبق الصحفي دون التأكد من تفاصيل الخبر، كما لا يستطيع الاستناد إلى أقوال الناس التي تتحول إلى إشاعات، خاصة إذا كانت المنطقة تشهد نزاعات سياسية، عسكرية، تحزبات سياسية أو طائفية، وهنا كثيرا ما تكون المعلومات غير صحيحة أو مبالغا فيها لأهداف وغايات عديدة، أو قد يتم طمس أحداث ومعلومات لأجل إخفائها لذات الأسباب، لهذا لا بد من بناء شبكة تواصل ممتدة ومتشعبة موثوقة يستطيع الموثق الاعتماد عليها .

هذا ويتوجب على الموثق أن يبني علاقات شبكته بصورة متنوعة من حيث مصادر المعلومات، لتضم نشطاء حقوق إنسان آخرين، صحفيين، محامين، أحزاب سياسية، المؤسسات، الجمعيات والنقابات، كما يفضل أن يتوفر في أفراد تلك الشبكة الحد الأدنى من المواصفات من أجل التعويل عليهم كمصدر دقيق للمعلومات.

الفصل الرابع

تقييم المعلومات

إذا كان توثيق انتهاكات حقوق الإنسان هو إعداد ملف معلومات حول أنماط تلك الانتهاكات، يمكن الاعتماد عليه بغض النظر عن تنوع الاستخدامات التي يمكن أن يُستغل فيها هذا الملف، أو الفترة الزمنية التي يمكن الرجوع إليها ، يتوجب أن تكون معلومات الملف الموثقة نوعية ودقيقة وتتصف بالمصداقية والوضوح والتكامل إلى أقصى حد ممكن .

ولأن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تحدث في ظروف عنيفة وصعبة يشوبها الغموض، ووسط حالة استقطاب للانفعالات والمشاعر، فإنه يصعب التأكد دوما من نوعية ودقة المعلومات التي جمعها الموثق من الميدان، وهنا تلعب التجربة الشخصية ومعرفة الباحث بالواقع الدور الأكبر في تقييم المعلومات التي جمعها ، بجانب بذل قصارى الجهود لالتزام الموضوعية والحيادية عند تقييم طبيعة المعلومات بغض النظر عن الموقف والرأي الذي يتبناه الباحث من تلك المعلومات .

إن درجة جودة نوعية المعلومات والدقة والمصداقية الضرورية تكون في الغالب متفاوتة ونسبية، لذا على الباحث دائماً أن يهدف إلى أعلى المستويات الممكنة من دقة وصدق المعلومات في ظل الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة، كما وتعتمد جودة المعلومات الضرورية المتعلقة بادعاء حصول انتهاك معين على الغرض الذي ستستخدم فيه، فمثلا إذا كان الهدف الحصول على إحصاءات وأرقام فإن جودة المعلومات يتم تقييمها بصورة مختلفة عن تلك المتعلقة بالإجراءات القضائية، سواء كانت محلية أو دولية، لأنها عادة ما تتطلب مستوى عالٍ من الأدلة والبراهين، كي تنجح المؤسسة في متابعة الجريمة التي يدور حولها الملف، لذا يجب أن يعمل الموثق على الحصول على أفضل المعلومات الممكنة في ظل الظروف المحيطة سلبية كانت أو ايجابية، أو في ظل محدودية الإمكانيات كعدم توفر خبراء في الأسلحة، عدم وجود مختبرات متخصصة، عدم وجود خبرة في التحقيق الجنائي.

١- العوامل التي تساعد على التأكد من دقة وصحة المعلومات :

أ- درجة تفصيل المعلومات :

يجب الحصول على كافة التفاصيل مهما بدت غير مهمة، فكلما حصل الموثق على تفاصيل أكثر، كلما كانت المعلومات أفضل، لأن التفاصيل تساعد الآخرين على فهم كافة جوانب الحدث، فمثلا عند أخذ إفادة من ضحية أو شاهد عيان قد يسقط الكثير من المعلومات خلال روايتهم للحدث، مفترضين أنها معروفة للجميع كما هي معروفة لهم، فلا يذكرون مكان الحدث بالضبط، كذكر اسم المكان دون ربطه بمكان معروف مثل اسم مدينة أو شارع أو مبنى معروف، أو عدم ذكر وتحديد المسافات والجهات.

لذلك على الموثق الانتباه والعمل على أخذ التفاصيل مفترضاً أن من سيطلع على هذا الملف لا يعرف شيئا عن الواقع والبلد الذي حصل فيه الانتهاك، أو أنه سيتم الإطلاع على هذه المعلومات بعد مضي سنوات من وقوع الحدث، إن سرد كل التفاصيل يزيد من فائدة وفاعلية المعلومات سواء على المدى القصير أو البعيد، وسواء كانت المعلومات ستستخدم من أجل إجراءات قضائية محلية أو دولية أو لدراسات من قبل باحثين محليين أو دوليين، مع الانتباه إلى أن التفاصيل التي يدور الحديث عنها، هي المتعلقة بالحدث والانتهاك وليس أية تفاصيل أخرى لا تتعلق بالحدث، فلا يهم الباحث توثيق معلومات تفصيلية عن الحالة الاجتماعية لمعطي الإفادة على سبيل المثال، إذا لم تكن لها علاقة بالحدث أو انتهاكات تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- الانسجام وترابط المعلومات

يجب أن يحرص الموثق على أن تكون المعلومات التي يوثقها مترابطة، متكاملة ومتسلسلة وبلا فجوات أو تناقضات من البداية وحتى النهاية، وفي حال وجود فجوة أو تناقض ما، يتوقع منه أن يعطي تبريراً وتفسيراً لذلك.

إن ظهور تناقضات أو فجوات تشير إلى شيء ما مفقود، وهذا أمر متوقع ويظهر في كثير من الملفات، لكنها لا تؤثر على دقة ومصداقية المعلومات التي يحتويها الملف الموثق في حال كونها مبررة وبسيطة، أما في حال كانت التناقضات جسيمة وصارخة فإنها تنسف الملف بالكامل، فمثلا وجود تضارب بين أقوال الضحية وشاهد العيان في إفاداتهم حول وقت وقوع الانتهاك، لا يغدو تناقضا كبيرا إذا كان الأمر يدور حول وجود فرق دقائق

معدودة مثلا، أما إذا كان الاختلاف في الوقت يصل إلى فرق كبير في الساعات أو التواريخ فهذا تناقض يجب التوقف عنده.

ج – وجود أو عدم وجود العناصر الداعمة أو التي تدحض الإدعاء

إذا كانت رواية الضحية التي حصل عليها الموثق مدعومة بإفادات شهود عيان تؤكد عليها، أو إذا حصل الباحث على شهادة طبية أو تقرير تشريح يثبت إصابات الضحية، فذلك يدعم المعلومات التي حصل عليها الباحث، وهذا يدعم ويقوي تلك المعلومات، فكلما استطاع الباحث الحصول على عناصر داعمة أكثر سواء كانت معلومات أو أدلة أو وثائق، كلما زادت جودة المعلومات وارتفعت مصداقيتها ودقتها .

د– مدى دلالة المعلومات على نمط معين :

إن حصول الموثق على معلومات عديدة تشير إلى تكرار انتهاك بعينه، يزيد من افتراض صحة المعلومات، وبالتالي حدوث الانتهاك، ما يقود إلى إثبات وقوف سياسة خلف تلك الانتهاكات وأنها لم تحدث بسبب تصرف فردي معزول هنا أو هناك، لذا على الموثق أن يتساءل إذا ما كانت المعلومات التي بحوزته تشير إلى وقوع انتهاك وحيد ومعزول؟ أم أنها تدل على وقوع انتهاكات متشابهة ومتكررة في المنطقة نفسها .

هـ – المدة الزمنية والمعلومات

من المهم أن يتم جمع وتوثيق المعلومات مباشرة بعد وقوع الانتهاكات أو الجرائم، وذلك من أجل الوصول إلى معلومات وأدلة دقيقة.

إن أخذ معلومات من ضحية أو شاهد عيان بعد الحدث مباشرة، أفضل لأنهم اقدر على سرد الوقائع بدقة أكبر، في حين لو تمت مقابلتهم بعد عدة أشهر فقد تخونهم الذاكرة، إلى جانب أنه كلما تقادمت المعلومات كلما قلت درجة دقتها لأنه من الصعب فحصها ، وهذا ينطبق على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، فكلما تباطأ الباحث في زيارته كلما زادت فرص ضياع الأدلة التي قد يعثر عليها .

هذا ويجب الانتباه كثيرا إلى التوقيت والمعلومات، فقد يكون الضحية أو الشاهد في اللحظات المباشرة الأولى بعد الحدث مشوشا ومختل التركيز بسبب تأثير الصدمة عليه، ما قد يجعل المعلومات التي يعطيها غير دقيقة،

معدودة مثلا، أما إذا كان الاختلاف في الوقت يصل إلى فرق كبير في الساعات أو التواريخ فهذا تناقض يجب التوقف عنده.

ج – وجود أو عدم وجود العناصر الداعمة أو التي تدحض الإدعاء

إذا كانت رواية الضحية التي حصل عليها الموثق مدعومة بإفادات شهود عيان تؤكد عليها، أو إذا حصل الباحث على شهادة طبية أو تقرير تشريح يثبت إصابات الضحية، فذلك يدعم المعلومات التي حصل عليها الباحث، وهذا يدعم ويقوي تلك المعلومات، فكلما استطاع الباحث الحصول على عناصر داعمة أكثر سواء كانت معلومات أو أدلة أو وثائق، كلما زادت جودة المعلومات وارتفعت مصداقيتها ودقتها .

د– مدى دلالة المعلومات على نمط معين :

إن حصول الموثق على معلومات عديدة تشير إلى تكرار انتهاك بعينه، يزيد من افتراض صحة المعلومات، وبالتالي حدوث الانتهاك، ما يقود إلى إثبات وقوف سياسة خلف تلك الانتهاكات وأنها لم تحدث بسبب تصرف فردي معزول هنا أو هناك، لذا على الموثق أن يتساءل إذا ما كانت المعلومات التي بحوزته تشير إلى وقوع انتهاك وحيد ومعزول؟ أم أنها تدل على وقوع انتهاكات متشابهة ومتكررة في المنطقة نفسها .

هـ – المدة الزمنية والمعلومات

من المهم أن يتم جمع وتوثيق المعلومات مباشرة بعد وقوع الانتهاكات أو الجرائم، وذلك من أجل الوصول إلى معلومات وأدلة دقيقة.

إن أخذ معلومات من ضحية أو شاهد عيان بعد الحدث مباشرة، أفضل لأنهم اقدر على سرد الوقائع بدقة أكبر، في حين لو تمت مقابلتهم بعد عدة أشهر فقد تخونهم الذاكرة، إلى جانب أنه كلما تقادمت المعلومات كلما قلت درجة دقتها لأنه من الصعب فحصها، وهذا ينطبق على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، فكلما تباطأ الباحث في زيارته كلما زادت فرص ضياع الأدلة التي قد يعثر عليها .

هذا ويجب الانتباه كثيرا إلى التوقيت والمعلومات، فقد يكون الضحية أو الشاهد في اللحظات المباشرة الأولى بعد الحدث مشوشا ومختل التركيز بسبب تأثير الصدمة عليه، ما قد يجعل المعلومات التي يعطيها غير دقيقة،

لذا فإن أفضل الأوقات هي الأيام القلائل الأولى التي تلي الحدث، بحيث يكون قد هدأ واستوعب الحدث، ويمكنه الإدلاء بمعلوماته بشكل أفضل، وهنا يأتي دور الباحث الميداني في تقدير الوضع النفسي للضحية أو الشاهد، ويفضل إتباع هذه الطريقة في الحالات التي لا تحتاج فيها المؤسسة إلى المعلومات في نفس اليوم لإصدار موقف حوله .

٢- تدابير عامة معينة يمكن من خلالها الوصول إلى أعلى درجات الدقة والمصداقية :

•معرفة وثقة الباحث الميداني بمصادر المعلومات، وأن يكون على إطلاع كامل بالظروف التي تقدم فيها الادعاءات عن الانتهاك.

•أن يبقي الباحث الميداني على اتصال بمصادره، فقد يحتاج إلى تفاصيل أكثر أو إلى التحقق منها في مرحلة قادمة.

•أن يسأل عن أسماء الضحايا وعن التفاصيل المرتبطة بهم.

•توخي الحذر والدقة إزاء المعلومات الغامضة أو التي تتسم بالعمومية.

•تجنب الاعتماد على تقارير وسائل الإعلام أو الشائعات، بل القيام بدعم المعلومات بالأدلة.

وأخيراً، يجب أن يعتمد الباحث على قدرته في الحكم والتقييم، خاصة عندما تساوره الشكوك حول دقة أو مصداقية المعلومات، دون أن يغفل أن من سيطَّلعُ على ملف المعلومات الذي تم توثيقه سيراه من خلال عيني ومنظور الباحث الميداني الذي قام بتوثيق الملف.

لذا فإن أفضل الأوقات هي الأيام القلائل الأولى التي تلي الحدث، بحيث يكون قد هدأ واستوعب الحدث، ويمكنه الإدلاء بمعلوماته بشكل أفضل، وهنا يأتي دور الباحث الميداني في تقدير الوضع النفسي للضحية أو الشاهد، ويفضل إتباع هذه الطريقة في الحالات التي لا تحتاج فيها المؤسسة إلى المعلومات في نفس اليوم لإصدار موقف حوله .

٢- تدابير عامة معينة يمكن من خلالها الوصول إلى أعلى درجات الدقة والمصداقية :

•معرفة وثقة الباحث الميداني بمصادر المعلومات، وأن يكون على إطلاع كامل بالظروف التي تقدم فيها الادعاءات عن الانتهاك.

•أن يبقي الباحث الميداني على اتصال بمصادره، فقد يحتاج إلى تفاصيل أكثر أو إلى التحقق منها في مرحلة قادمة.

•أن يسأل عن أسماء الضحايا وعن التفاصيل المرتبطة بهم.

•توخي الحذر والدقة إزاء المعلومات الغامضة أو التي تتسم بالعمومية.

•تجنب الاعتماد على تقارير وسائل الإعلام أو الشائعات، بل القيام بدعم المعلومات بالأدلة.

وأخيراً، يجب أن يعتمد الباحث على قدرته في الحكم والتقييم، خاصة عندما تساوره الشكوك حول دقة أو مصداقية المعلومات، دون أن يغفل أن من سيطَّلعُ على ملف المعلومات الذي تم توثيقه سيراه من خلال عيني ومنظور الباحث الميداني الذي قام بتوثيق الملف.

الفصل الخامس

التوثيق

يقوم الباحث الميداني خلال أي عملية توثيق بتحليل ظاهري للمعلومات التي بحوزته وذلك من أجل التثبت من صحة المعلومات ودقتها، لكنه أحيانا يجد نفسه أمام عملية توثيق مشابهة لحالات التحقيق القضائي الجنائي، التي تتطلب وجود طواقم أو أفراد مؤهلين للقيام بهذا النوع من التحقيق، يتمتعون بمهارات وأدوات تمكنهم من جمع المعلومات التي تتعلق بالأدلة الجنائية حول جريمة ما، وهو الأمر الذي قد لا يتوفر للباحث الميداني، ومع هذا يجب عليه التعامل مع هذه القضايا قدر الإمكان وليس التغاضي عنها، ذلك إن التوثيق عملية تحقيق، وفي ظل توفر الحد الأدنى من الإمكانيات والقدرات التي يحتاجها أي باحث ميداني يقوم بتوثيق انتهاك ما .

فما هي عملية التحقيق؟

١- التحقيق:

عملية منهجية تهدف للتأكد من الظروف والأفعال التي أدت إلى انتهاك ما، إنها في الأساس تسعى إلى جمع الأدلة حول الانتهاك، ذلك أن الأدلة هي من يشير لصحة المعلومات حول الانتهاك، مرتكبيه، الضحايا، ومن ثم إثبات وقوع الانتهاك أو الجريمة .

بهذا المعنى تنطلق مؤسسات حقوق الإنسان في تحقيقها، وهو ما يخالف التحقيق الجنائي الذي يجب أن يصدر أمر قانوني من جهة مخولة للقيام به.

٢- الأدلة : تعريفها و أنواعها ومواصفاتها :

أ-الأدلة :هي أيّ شيء من شأنه توفير المعلومات حول الحادثة التي يجري التحقيق فيها، بحيث يثبت كل دليل من الأدلة حقيقة ما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي بمثابة المادة الأولية التي يستخدمها القضاة خلال مساعيهم الهادفة إلى التثبت من الحقيقة وعليه تكون الأدلة النتيجة الأساسية المترتبة على أي عملية تحقيق، ومن هنا يتوجب أن تتحلى تلك الأدلة بالدقة والصدق.

ب – أنواع الأدلة : الأدلة المباشرة وغير المباشرة

أدلة مباشرة : هي التي تثبت بطريق مباشر حقيقة ما ، دون الحاجة إلى الاستدلال، مثال رؤية شاهد عيان لشخص يصوب فوهة بندقيته مباشرة على نحو شخص ويطلق النار بعد أن أمسكه تعتبر هذه الملاحظة دليلا مباشرا على عملية القتل العمد .

أدلة غير مباشرة : هي التي لا تثبت الحقيقة بصورة مباشرة، مثال أن يرى الشاهد شخصا مطروحا على الأرض وينزف من الرأس فيستنتج أن شخص ما قد أطلق النار عليه لقتله، حيث يبقى احتمال ما ، بأن تكون الإصابة من رصاصة طائشة .

تصنف الأدلة لثلاثة مجموعات هي:

١ . الأدلة المادية:

أيّ عين مادي من شأنه توفير معلومات حول الحادثة، بحيث يعتمد عليها بذاتها، مثل جثة الضحية، السلاح المستخدم، الذخيرة، منطقة الحدث، أجهزة كمبيوتر، وسائل اتصال، أشرطة تسجيل مسموعة أو مرئية، صور، بالإضافة إلى أعيان مواد يمكن الكشف عنها بواسطة الاختبارات العلمية كآثار مواد مشعة أو سموم .

٢ . الأدلة التحريرية:

مصطلح عام يتضمن الإفادات التي يدلي بها الضحايا والشهود والمشتبه بهم، وتعتمد مصداقيتها على مصداقية المصرح بها، كما يمكن أن تكون تصريحات إعلامية أو صحفية للجاني أو من أمر بتنفيذ الانتهاك.

٣ . الأدلة التوثيقية:

وهي تشير إلى النماذج والوثائق والرسائل، وهي عبارة عن أدلة مادية وتحريرية .

ولذلك يغدو من المهم بمكان أن يتوجه الموثق لمسرح الجريمة أو الانتهاك، وهو متفتح الذهن، لملاحظة أي شيء، ومحاولة العثور على أي شيء من شأنه أن يقود لمعلومات جديدة حول الانتهاك وتحديد مكان كل دليل وكيف عثر عليه وتصوير الوضعية التي وجد عليها، ومن ثم حفظه بطريقة لا تعرضه للتلف أو التغيير، كما إن رسم مخطط لمكان وقوع الحدث بكل تفاصيله وإحداثياته بعد التجول فيه، يعطي فكرة جيدة حول الكيفية التي

جرى فيها كل شيء، ومن المهم تصوير مكان الحدث أو الضحية، ليقوم بعد ذلك الباحث الميداني بمقابلة الشهود ومحاولة جمع أي أدلة أخرى .

ج. أركان الجريمة :

حيث تنقسم عناصر الجريمة إلى جزئين هما الفعل الجرمي والنية الجرمية

١ . الفعل الجرمي:

السلوك المحظور الذي ارتكبه المتهم، مبينا النتائج التي ترتبت على ذلك السلوك والتي تجعل منه جريمة، ويصف الظروف المطلوبة التي نفذ في ضوئها سلوك محدد كي يشكل جريمة فالفعل الجرمي هو الواقعة المادية

٢ . النية الجرمية :

تتعلق بالحالة العقلية المسئولة للشخص الذي تورط في الفعل الجرمي وهنا لا يمكن الدخول لعقل مرتكب الجرم لمعرفة نيته، غير أنه يمكن الاستدلال عليه من خلال بعض الأدلة .

الفصل السادس

مراحل عملية التوثيق

١- استطلاع مكان الانتهاك وظرفه وملابساته وبناء تصور أولي :

على الباحث الميداني أن يصل إلى مسرح الجريمة أو المكان الذي وقع فيه الانتهاك في أسرع وقت، ويفضل أن تكون زيارته للموقع برفقة الشهود أو الضحايا قبل أخذ الإفادات أو كتابة التقارير، وذلك لإجراء التحقيق الأولي والتعرف على جغرافية الموقع ومحاولة العثور على أدلة، والتأكد من مكان تواجد الشهود أو الضحية والجاني خلال الحدث، فكل ذلك يساعد في كتابة الإفادة أو التقرير بدقة و وضوح وتسلسل.

٢- تحديد أطراف العلاقة. «الشهود، الضحية والجاني »

قبل تحديد أطراف العلاقة على الباحث الميداني أن يستمع للجميع فمن الخطأ عدم الاستماع لأي شخص لديه الاستعداد للإدلاء بمعلومات، وذلك لأهمية جمع أكثر قدر ممكن من معلومات عن الحادثة نفسها وعن الضحية وعن الجناة.

يلي ذلك قيام الباحث الميداني بتحديد أطراف العلاقة بالانتهاك فيحدد الضحية سواء كانت على قيد الحياة أو متوفاة، ثم تحديد الشاهد الأنسب أو الشهود الذين سيعتمد على إفاداتهم من بين بقية الشهود، فربما يلتقي مع شاهد مهم ولكن ليس لديه القدرة على التركيز وإعطاء الإفادة، أو قد لا يتفق الشهود على نفس الجاني ما يعني وجود تضارب في أقوال شهود العيان، لهذا على الباحث الميداني المحترف أن ينتقي شهود العيان بعناية فائقة، وهي مهمة تحتاج إلى ذهن متفتح وروية، لتفادي الوقوع ضحية لبعض المستهترين أو الفضوليين أو أصحاب غايات خاصة، فقد يتمكن شخص ما من إقناعه أنه شاهد عيان مهم، ليكتشف الباحث أن هذا الشاهد لم يرَ شيئاً، بل جمع القصص من روايات الآخرين، لهذا لا بد من تدخل الحدس وحسن التقدير لدى الباحث، كي يتأكد أن هذا الشاهد يصلح لإعطاء إفادة.

ما أن يحدد الباحث شهود العيان عليه أن يحدد هوية أو طبيعة الجاني، من خلال أقوال الضحية أو الشهود وطبيعة الحدث، لكن في بعض الحالات، خاصة تلك المتعلقة بجرائم الإعدام خارج نطاق القانون أو التعذيب قد

لا يجد الباحث شاهد عيان واحد، والسبب حرص مرتكبي الجرائم على عدم ترك أدلة ضدهم خلال قيامهم بتنفيذ الجريمة، أو حين تكون الجريمة مرتكبة من قبل أجهزة الأمن الوطنية، حيث يخشى شهود العيان من الإدلاء بأقوالهم خوفا من تعرضهم للخطر.

٣- جمع المعلومات من الأطراف وتحليلها

قد يكون من السهل على الباحث جمع المعلومات من الضحايا أو شهود العيان، ولكن كيف يمكن جمع المعلومات حين يحاول الجناة إخفاء الحقائق، هنا يمكن للباحث الميداني اللجوء إلى مصادر عديدة لجمع المعلومات، فمثلا إن إعلان مسئول عسكري أو أمني عن حملة اعتقالات أو اغتيالات تجاه أهداف محددة عبر الصحف أو التلفاز، تعد وثائق وأدلة مهمة، في حين أن تحركات عسكرية لقوات مسلحة في محيط منطقة وقوع الجرائم والانتهاكات، تساعد في تحديد الجهة التي ارتكبت الفعل، وهكذا فان جمع المعلومات من الأطراف المتعلقة بالانتهاك لا تنعدم بتاتا، بل هي موجودة مهما كانت قليلة.

بعد زيارة موقع الحدث والالتقاء مع الضحية والشهود وبقية الأطراف التي يمكن أن يكون لها علاقة مثل الأطباء أو رجال الإسعاف أو رجال الأمن، وجمع الإفادات وكتابة التقارير وكذلك جمع الوثائق المطلوبة خاصة التقارير الطبية، لا بد للباحث الميداني أن يقوم بدراسة وتحليل كافة الوثائق والصور التي حصل عليها بتمعن وبعين المحقق المحترف، محاولا اكتشاف مواطن التناقض أو الخلل أو الفجوات، والتأكد من تسلسل ومنطقية الحدث كما تقدمه المعلومات التي جمعها، يلي ذلك كتابة التقرير الذي يوضح فيه تحليله لكل ما قام بتوثيقه، إضافة إلى حكمه وتقييمه الشخصي في النهاية.

من الضروري أن يحاول الباحث الميداني كشف وتوضيح أي تناقض منذ لحظة التوثيق الأولى، إضافة لسد الثغرات أو الفجوات، أي أن يحاول القيام بذلك قبل أخذ الإفادات على سبيل المثال، ما سيوفر عليه جهدا كبيرا ويقلص وقت التحقيق، أما إن لم يستطع فهذا يعني العودة مرة أخرى للميدان من أجل إكمال الملف.

٤- جمع الأدلة المادية التي تتعلق بالانتهاك

عند زيارة الباحث الميداني لموقع الحدث، لا بد له من التجوال في كافة أرجائه وتفحصه بعناية ودقة، وجمع

ما يجده من أدلة حتى لو كانت بسيطة، مثل مظروفات الأعيرة النارية، نواة الأعيرة النارية، بقع الدم، أعقاب السجائر، أدوات طبية، كلها أدلة مهمة إذا ما توفر إمكانيات تقنية مثل خبراء ومختبرات، وهي أيضا مفيدة من حيث كونها أدلة تعطي مؤشرات حول الحدث، فمثلا إذا وجد الباحث الميداني بعضاً من المستلزمات الطبية فهذا دليل على تقديم الإسعاف الطبي للضحية في المكان، وهنا عليه أن يصل للجهة التي قدمت الإسعاف للضحية، في حين انه إذا وجد كميات دماء غزيرة فهذا يعني مبدئيا أن الضحية تُرك ينزف حتى الموت، وهنا يتوجب عليه نفي أو إثبات هذه الفرضية إما من خلال شهود العيان أو التقارير الطبية، ذلك أن عدم العثور على بقايا مستلزمات طبية لا يعني عدم تقديم المساعدة للضحية من الجناة فقد يكونوا أسعفوه داخل سيارة، أما خراطيش الأعيرة النارية الفارغة فقد تشير إلى نوعية السلاح المستخدم.

الباب الرابع

أشكال وأساليب التوثيق

الفصل الأول

الاستمارة

هي عبارة عن وثيقة تشتمل على مجموعة أسئلة متسلسلة ومجزئة إلى أقسام، بحيث يتكون الجزء الأول من معلومات شخصية عن الضحية، مثل العنوان ورقم الهوية وغيرها، أما الجزء الثاني فيتضمن تفاصيل لمعلومات حول طبيعة الانتهاك، الحدث المكان والزمان، الجهة المنتهكة أو الجناة، حجم وطبيعة الضرر، تاريخ تعبئة الاستمارة.

ومن عناصر دقة معلومات الاستمارة الضرورية أن يقوم الباحث الميداني بتعبئة الاستمارة بنفسه خلال مقابلة مع الشخص المتضرر، وفي حال تعذر ذلك تعبئ من خلال مقابلة الأقارب من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو شهود العيان، ومن الضروري أن يرفق مع الاستمارة أي وثيقة ذات صلة، فمثلا إذا كانت الاستمارة حول القتل يفضل إرفاق صورة الضحية، خارطة لمسرح الحدث، هوية الضحية، تقارير طبية أو تقرير التشريح.

لماذا الاستمارة ؟

يتم استخدام الاستمارة عادةً للوصول إلى حقائق وأرقام وإحصائيات محددة حول انتهاكات أو أفعال متشابهة، وبالتالي الوصول إلى مؤشرات حول الانتهاك أو الحدث، ويرتبط شكل وأسئلة الاستمارة بطبيعة عمل المؤسسة أو الهدف الذي تبنى الاستمارة من أجله، فإذا كانت استمارة لمؤسسة قانونية، تكون طبيعة أسئلة الاستمارة مختلفة عن أسئلة استمارة مؤسسة اجتماعية تعنى بالأوضاع الاجتماعية.

لتعبئة الاستمارة بطريقة صحيحة يجب الانتباه للنقاط التالية:

١- أن يفهم الباحث الميداني أسئلة الاستمارة جيدا قبل الذهاب لتعبئتها، كي يحصل على الإجابات المطلوبة.

٢-إضافة أوراق للاستمارة إذا ما كانت المساحة المتروكة للإجابة غير كافية، مع وضع ملاحظة واضحة تدل على مكان الإجابة مع الترقيم الدقيق.

٣- كتابة الإجابة في المكان المحدد لها، ويجب أن تكون واضحة ومباشرة وبخط واضح مع تجنب الشطب والحشو.

٤- يجب إرفاق كل الوثائق والأوراق الملحقة بالاستمارة مع توضيح وشرح بسيط عن المرفقات، مثلا إذا تم إرفاق صور مع الاستمارة، يجب كتابة التاريخ وتوضيحات بسيطة عنها ، ويفضل الكتابة بحبر غير سائل حفاظا على المعلومات على خلفية الصورة، وإذا كانت الوثيقة المرفقة خارطة للمكان الذي وقع فيه الحدث، فيجب كتابة وصف مقتضب عن طبيعة الحدث وجغرافية مكانه، التاريخ، المكان واسم الباحث الميداني على الخارطة المرفقة.

٥- إذا ما أخذت إفادة عن حدث ما ، يجب ذكر ذلك في خانة الملاحظات في الاستمارة مع ذكر اسم مقدم الإفادة، ليسهل الرجوع للإفادة عند الضرورة.

الفصل الثاني

الإفادة

الإفادة : هي تصريح مشفوع بالقسم وهي تأخذ من الضحية أو شاهد العيان فقط، حيث تتميز الإفادة المأخوذة من شاهد العيان باعتبارها وثيقة قانونية تعطى تحت القسم .

يجب التمييز بين الإفادة التي تؤخذ من قبل الجهات القضائية والقانونية، وبين تلك التي تؤخذ من الجهات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، حيث يتم اعتماد مثل هذه الإفادات من الأجسام الدولية بما فيها الحقوقية إذا توافرت فيها عناصر أساسية مثل الوضوح، الدقة، التسلسل والتكامل، مع ضرورة اشتمالها على كافة التفاصيل حول الحدث.

طرق لأخذ الإفادة :

هناك أكثر من طريقة يمكن للموثق أن يتبعها في أخذ الإفادة، وهي كالتالي:

١- أن يكتب الموثق ما يسرده مقدم الإفادة مباشرة، فيما يمكن للموثق أن يطرح استفساراته من حين لآخر حتى نهاية الإفادة، وهنا يكون الموثق مقيدا بأسلوب مقدم الإفادة وتسلسله في سرد الحدث.

٢- الاستماع لقصة مقدم الإفادة مع كتابة الملاحظات من الموثق، وبعد انتهاء المقابلة يقوم بكتابة الإفادة في

وقت لاحق، ثم يعود لمقدم الإفادة لتوقيعها بعد قراءتها له، ومن إيجابيات هذا الأسلوب أن الموثق يأخذ وقته الكافي في الكتابة بدقة، وقد يكون هذا الأسلوب مناسبا في أخذ الإفادات الطويلة خاصة التي تحتاج لتفاصيل مميزة مثل قضايا التعذيب، أما سلبيات هذا الأسلوب فهي تكمن في طول الوقت الذي يستغرق لإكمال الإفادة وتوقيعها .

٣ – سماع مقدم الإفادة بشكل كامل، ثم كتابة الإفادة، يلي ذلك قيام الموثق بقراءة ما يكتبه على مسمع مقدم الإفادة، علما أن نقطة ضعف هذا الأسلوب تتمثل في مضاعفة الجهد والوقت، خاصة حينما يكون الحدث طويلا.

لذلك يجب الانتباه خلال كتابة الإفادة لما يلي:

أ- التسلسل في عرض تفاصيل الحدث، كما عايشه أو شاهده وسمعه مقدم الإفادة مقروناً بوحدة الزمن.

ب- ذكر كافة التفاصيل مثل الزمن، الوزن، المسافة والحجم.

ج – أن تتم الإجابة على أسئلة (كيف ومتى وأين ومن)

فمثلا إذا قال شاهد العيان: كان الشخص يطلق النار عن مسافة ٥٠٠ متر فيجب تفسير كيف حدد تلك المسافة كأن يقول:

٥٠٠ متر حسب تقديري الشخصي أو أن يلجأ للتقريب كأن يقول: ٥٠٠ متر تقريبا

د – كذلك لا يكفي القول من مقدم الإفادة: عثرت في مكان الحدث على رصاص من الحجم الكبير ، لأنه يمكن تصنيف رصاص البندقية أو رصاص المدفعية أو رصاص الرشاش على أنه كبير، لذا الأفضل الطلب من مقدم الإفادة إعطاء تفصيل كالقول: رصاص بطول سيجارة وسماكة إصبع اليد تقريبا ، بحيث تصبح حدود الحجم معروفة.

هـ – أما بالنسبة لوصف الوقت فالأفضل القول: سمعت صراخ استغاثة وكانت الساعة الثامنة مساء تقريبا أو سمعت صوت استغاثة ونظرت للساعة على يدي فكانت الثامنة وعشرة دقائق مساء .

و – هذا وعند استخدام مقدم الإفادة لكلمة أو مصطلح غير واضح أو مفهوم، لكونه من لهجة منطقة دون

غيرها، فتتم كتابته ووضع معناه بين قوسين، كذلك الأمر عندما يذكر مقدم الإفادة كلمة ليست عربية، فيجب ذكر اللغة التي ترجع لها تلك الكلمة ومعناها، وإذا لم يكن مقدم الإفادة يعرف معناها ولا الموثق، فانه يفضل وضعها بين قوسين ويذكر أنها غير مفهومة.

ز – وصف الشيء كما هو، أي دون إعطاء أحكام أو تبريرات أو تحليلا شخصيا، ففي حالة رؤية شاهد عيان لعملية قتل طفل نتيجة إطلاق شخص النار عليه، يجب تنبيه مقدم الإفادة لضرورة عدم إطلاق الأحكام، فمن غير المقبول القول مثلا: شاهدت الرجل المجرم يطلق النار على الطفل دون مبرر بهدف القتل بل يجب القول : شاهدت شخصا يطلق النار من مسافة ١٠٠ متر تقريباً على طفل عمره يقارب ال ١٥ عاماً كان هاربا باتجاه منزله وهو يحمل حقيبته المدرسية وقد أصابه في رأسه من الخلف.

ل– عدم الإيحاء لشاهد العيان بأي شيء، فلا يصح أن يسأل الباحث قائلا: أنت شاهدت الرجل يطلق النار. . ؟ وإنما يجب أن يسأله بالقول: ماذا شاهدت؟ فإذا قال : أطلق الجندي النار هنا يسأل الباحث :هل رأيت الجندي يطلق النار؟

ع – كتابة الإفادة بلغة واضحة تماما لمقدم الإفادة، ومراعاة المستوى التعليمي للشاهد أو الضحية، ثم قراءة الإفادة قبل التوقيع عليها، وفي حال كون مقدم الإفادة لا يستطيع القراءة فيجب أن يقوم الباحث بقراءة الإفادة أمامه، ومن ثم يقوم بأخذ بصمة إبهامه إذا لم يكن لديه اعتراض، وفي حال اعترض على شيء ما يجب على الباحث إعادة كتابته مرة أخرى كما يريد مقدم الإفادة.

غ– التأكد من أن شاهد العيان قد شاهد بالفعل ما يرويه للباحث.

ط – حصر الانتهاكات التي جرت خلال الحدث الذي يرويه مقدم الإفادة، فقد يذهب الباحث لأخذ إفادة من رجل إسعاف شارك في عملية إسعاف أحد الأشخاص، وأثناء سرد المسعف للقصة تبين أن الجيش منعوه من أداء عمله، فهذا يعني ارتكاب انتهاك آخر، لذا يجب التركيز في الإفادة على كافة الانتهاكات خلال الحدث.

ظ– عدم الشطب والتغيير أو الحشو، وإذا حدث ذلك فمن الأفضل تغيير الصفحة وإعادة كتابتها، إلا إذا كان الخطأ بسيط وهنا يمكن الطلب من مقدم الإفادة أن يوقع بجانب الخطأ، وفي مرات يمكن استخدام:(لا بل) .

ن – عدم ترك فراغات بين السطور.

ي– كتابة البيانات الشخصية لمقدم الإفادة :الاسم، المهنة، تاريخ الميلاد، الحالة الاجتماعية، رقم جواز السفر أو بطاقة الهوية والجنسية، مكان السكن.

م – كتابة إسم وتوقيع مقدم الإفادة على كل ورقة من الإفادة.

س– كتابة إسم وتوقيع الباحث الميداني الذي كتب الإفادة على كل ورقة من أوراق الإفادة، بالإضافة لذكر الزمن والتاريخ والمكان الذي أخذت فيه.

لغة الإفادة

يختلف أسلوب لغة الكتابة من باحث لآخر، فيمكن كتابة الإفادة بلغة الشاهد أو الضحية، حتى لو كانت باللهجة العامية شرط أن يتم تفسير بعض الكلمات والمصطلحات غير المفهومة ما بين قوسين، كما يمكن كتابة الإفادة بلغة عربية فصحى شرط أن يوافق معطي الإفادة على ذلك وأن تكون واضحة له، في حين يمكن أن تكتب الإفادة بلغة تجمع ما بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية.

. التراجع عن أخذ الإفادة :

يحدث هذا بعد سماع الباحث الميداني لقصة الضحية أو شاهد عيان ، يكتشف الباحث عدم صدق القصة نتيجة وجود تناقض في رواية الشخص المدعي أو نتيجة حدس الباحث وتقديره الشخصي، أو عندما يكون الباحث قد أخذ إفادات أخرى عن نفس الواقعة وسير الإحداث، وهنا يكتفي الباحث ببعض الملاحظات ولا يكتب إفادة ويغادر بلباقة.

. عدم الاكتفاء بإفادة واحدة عن الحدث:

إن عملية التوثيق والتحقيق المتكاملة والدقيقة بحاجة لأكثر من إفادة عن نفس الحدث وهذا للأسباب الآتية:

١ –التأكد من صحة رواية الضحية أو شاهد العيان.

٢ – التأكد صحة الوقائع في حال اتفق الشهود في إفاداتهم على نفس الرواية.

٣ – تكملة الصورة الإجمالية في حال تعذر على أحد الشهود متابعة ورؤية الحدث كاملا.

٤ – تراجع بعض شهود العيان عن روايتهم لأسباب تخصهم، ولذا يجب توفير البديل.

٥ – للمقارنة بين أقوال شهود العيان والضحية وتحديد أي الشهود أكثر دقة.

٦ – عدم أخذ إفادات الشهود أمام بعضهم البعض بل بشكل منفصل.

. الخطوات اللازمة للحصول على الإفادة:

١ – جمع معلومات عامة عن الحدث قبل أخذ الإفادة.

٢ – تهيئة الشاهد، بإعطائه فكرة عن هوية الباحث الميداني والجهة التي يعمل معها، وفكرة عن الإفادة وأهميتها وكيف ستستخدم وما هي الغاية من أخذها واختيار وقت مناسب لتقديم الافادة .

٣ – زيارة موقع الحدث مع الضحية أو شاهد العيان ليرى الباحث الميداني بنفسه جغرافية الموقع على الطبيعة، مواقع الضحية، شهود العيان والجناة في الموقع، معاينة أو العثور على الأدلة والآثار التي خلفها الحدث.

٤ – تحضير وتحديد طبيعة الأسئلة المتعلقة بالإفادة.

الفصل الثالث

الرصد والمراقبة

كما أسلفنا فإن الرصد والمراقبة خطوات تسبق التوثيق، لهذا على منظمات حقوق الإنسان أن تبقي عينيها يقظة على الميدان خاصة خلال النزاعات المسلحة، أو في الأماكن أو الأوقات التي قد تمارس فيها الانتهاكات أكثر من غيرها مثل:

١ – المحاكم: مراقبة سير وإجراءات المحاكم والقرارات الناتجة عنها .

٢ – السجون ومراكز التوقيف والمخافر: حيث يمكن الطلب من ذوي المعتقلين قبل زيارتهم توجيه أسئلة لأقاربهم في السجون عن المعلومات التي تهم المنظمة الحقوقية، أو من خلال الزيارات المباشرة إن أمكن.

٣ – الانتخابات: مراقبة كافة مراحل الانتخابات من مرحلة التسجيل والترشح إلى الدعاية الانتخابية ومرورا بالاقتراع وصولا إلى الفرز وإعلان النتائج.

٤ – متابعة وسائل الإعلام من الصحف والتلفاز والإذاعات.

٥ – أقوال وتصريحات الجهات الرسمية.

٦ – مراقبة مباشرة للميدان، مثل مراقبة تحركات أو انتهاكات للأجهزة الأمنية.

الفصل الرابع

الوثائق الداعمة

هي وثائق تثبت وقوع الانتهاك وتوضح طبيعته أو جزء منه، ومن المفيد بصورة كبيرة الحصول على هذه الوثائق إذا أمكن، ومن الوثائق الداعمة الأمور التالية:

١ – تقارير طبية: وهي تقارير قد تكون مؤقتة أو نهائية، وقد تصدر عن جهات حكومية أو خاصة.

٢ – قرارات محاكم: ومن المهم أن تكون باللغة التي صدرت بها مع إمكانية الترجمة.

٣ – القرارات والأوامر العسكرية.

٤ – الصور وتسجيلات الفيديو.

٥ – تصريحات لمسئولين رسميين: ويفضل أن تكون مسجلة تسجيلا صوتيا ومرئيا، أما إذا أخذت من الصحافة فيجب ذكر إسم الصحيفة وتاريخها، مع إرفاق نسخة منها .

٦ – تبريرات المنتهك أو اعترافات مرتكب الانتهاك: من الجيد إرفاق الادعاء أو التبرير لمرتكب الانتهاك أو الإعتراف في حال توفره.

٧ – تقرير التشريح الطبي: مع توضيح إذا كان قد أجري التشريح بموافقة الأهل أو رغما عن إرادتهم، أو إذا مثّل الأسرة طبيب من طرفهم أم لا.

٨ – تصريحات ووثائق محايدة: وقد تكون هذه صادره عن دولة أو منظمة دولية محايدة.

٩ – خرائط وتقارير منشورة: وهنا يجب ذكر مصدرها وكيف تم الحصول عليها.

١٠ – رسم باليد من شاهد العيان أو الضحية: وهي رسم توضيحي لمكان وقوع الحدث.

الفصل الخامس

التوثيق المرئي

١ –الفيديو: وهو التصوير الحي للانتهاك، مثل أن يتم تصوير جندي يطلق النار على شاب مقيد، كما يمكن توثيق إفادة كاملة بواسطة كاميرا الفيديو أو المسجل، إذا شعر الباحث الميداني أن هذه الإفادة قوية، بحيث تصبح في متناول اليد عند الحاجة إليها لاحقا .

٢ – الصور: والمقصود بها الصور الثابتة التي تدل على الانتهاك، وهي تعتد أدلة بثلاث مستويات، فهي قد تكون :

. دليلا مباشراً مثل صورة لدبابة تهدم منزل .

. أو قد تكون دليل غير مباشر مثل أن يظهر بالصورة جندي بزيه العسكري وبالقرب منه شاب ممدد على الأرض وهو ينزف .

. أما النوع الثالث من الصور فهو ما يظهر من آثار الاعتداء ويمكن إضافته للتوثيق كنوع من الوثائق المرفقة لتدعيم الإفادة أو الاستمارة أو التقرير، مثل صور الكدمات والجروح الناتجة عن التعرض للتعذيب .

ملاحظات ختامية :

١ – يجب على الباحث الميداني حمل آلة التصوير بشكل دائم.

٢ – استخدام دفتر لتدوين ما تم إنجازه.

٣ – استخدام أقلام من نفس النوع واللون، خصوصاً إذا كان يكتب إفادة لأن الإفادة يجب أن تكتب بنفس الخط، لذلك يتطلب من الباحث الميداني حمل أقلام إضافية من نفس النوع دائما .

الفصل السادس

المقابلة

يجب على الباحث الميداني الإلمام بكيفية إجراء المقابلة، ذلك أنها من أكثر وسائل جمع المعلومات استخداماً، حيث تتكون من ثلاثة مراحل كالتالي:

١ – الإعداد للمقابلة من خلال:

• التحضير الجيد .

ويتمثل بفهم واستيعاب ودراسة الانتهاك قيد التوثيق، عبر الاطلاع الجيد على الإفادات والاستمارات المرتبطة بالموضوع، فذلك يساعد على تحديد المعلومات التي يريد الحصول عليها وتحديد الأسئلة التي سيتم توجيهها لمن ستجري معه المقابلة، وعليه فإنه من المهم الاطلاع على كل ما يتعلق بالحدث موضوع المقابلة مثل ما تم نشره في وسائل الإعلام والانترنت.

•التأكد من ملائمة الوقت للشخص الذي تقابله .

من المهم الاتفاق مع الشخص الذي ستجرى معه المقابلة على الوقت الملائم، ذلك أن عدم ملائمة الوقت له قد تؤدي إلى استعجاله في المقابلة ما قد يضيع معلومات مهمة، أو يضيع وقت الباحث الميداني الذي يتوجه لمقابلته ليكتشف أن الوقت الذي سيعطيه الشخص لا يسمح بإجراء المقابلة كما يريد الباحث .

• أهمية أن تكون المقابلة فرديه

من المهم الحرص قدر الإمكان على أن تتم المقابلة بين الباحث الميداني وبين الشاهد أو الضحية بصورة فردية، دون أي تواجد لأشخاص آخرين في مكان إجراء المقابلة، و ذلك لتجنب:

أ– تأثير الآخرين على الشاهد .

ب– لمنع شعور الشاهد بالحرج أمام الآخرين، فليس من السهل على ضحايا التعذيب والاعتداء أو التحرش الجنسي، الحديث عن تجربتهم علانية.

ج – تجنب تشويش ذهن الشاهد أو الضحية مما قد يعيق قدرته على التسلسل في سرد الأحداث وتحديد

الأوقات والأوصاف الدقيقة المتعلقة بموضوع الانتهاك، أو حتى تغيير أقواله.

قد يجد الباحث الميداني نفسه في أحيان كثيرة مضطراً للقبول بوجود شخص آخر في مكان المقابلة وخاصة إذا كان يجري المقابلة مع سيده ويرغب زوجها أو ابنها أو أحد أقربائها بالتواجد في موقع المقابلة، هنا عليه الطلب من الشخص المتواجد الاستماع وعدم التدخل بشكل مطلق.

٢- أثناء المقابلة

أ- بناء الثقة وإبداء الاحترام للوقت الذي يخصصه الشاهد أو الضحية.

فور إلتقاء الشاهد أو الضحية لا بد من مصافحته وطرح التحية وتقديم الشكر له على الوقت الذي خصصه لإجراء المقابلة، ثم إبراز البطاقة الشخصية التي تبين أسم الباحث الميداني ومهنته والجهة الحقوقية التي يعمل معها، ومن المهم مخاطبة الشاهد بإسمه والنظر إليه مباشره فكل ذلك سيشعره بالطمأنينة ويبني الثقة بين الباحث الميداني وبين الضحية أو الشاهد، كما يمكن تبادل أي حديث بهدف خلق الثقة والتواصل .

ب- مقدمه مريحة للشخص الذي تقابله .

من الضروري إعطاء مقدمة يشرح فيها الباحث الميداني طبيعة عمله والمؤسسة التي يعمل لديها وعن أهدافها وما هي أنشطتها في المجتمع وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

ج - توضيح الهدف من جمع المعلومات:

من المهم أن يعطي الباحث الميداني نبذة عن الكيفية التي سيتم فيها استخدام المعلومات التي سيأخذها، لماذا وكيف ستستخدم هذه المعلومات، مع إبراز أهمية ذلك في مجال الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان.

د - موازنة الباحث ما بين مشاعره والمعلومات الدقيقة :

على الباحث الميداني دوما تذكر أن الهدف من عمله هو الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة، فلا ينجرف خلف عواطفه خلال مقابلة الضحايا الذين تتدفق مشاعرهم خلال الحديث عما تعرضوا له من انتهاك، كي لا يفقد قدرته على تقييم الأمور ويحافظ على التوازن ما بين الوصول إلى الحقائق من جهة والحرص على إبداء التعاطف والتفاعل مع الضحايا .

بطبيعة الحال ليس مطلوبا من الباحث الميداني التجرد من مشاعره الإنسانية، ولكن عليه أن يضع نصب عينيه مهمته الإنسانية كمدافع عن حقوق الإنسان وأنه يجب أن ينجزها بكل مهنية، مع إبداء تعاطفه مع الضحايا بصورة لا تمس عمله.

هـ - التأكد من أن معلومات الضحية أو الشاهد هي نتيجة تجربه حقيقية :

وذلك من خلال تركيز الباحث الميداني على رواية الضحية أو الشاهد، والمراقبة الجيدة لطريقة سرد القصة والانتباه للغة جسده، فيما يمكن القيام بطرح بعض الأسئلة عن نفس النقطة من وقت لآخر، وعموما تلعب خبرة الباحث دورا كبيرًا في حكمه على مدى صحة الرواية من عدمه. إضافة إلى عدم الانجراف وراء التخمينات، يجب البعد عن طرح فرضيات على الضحية، على الباحث الميداني أن يتذكر دائماً أن المعلومات التي يرويها الشاهد أو الضحية هي ملخص لتجربة إنسانية مر بها وبالتالي عليه أن يترك المجال لمعطي المعلومة أن يرويها كما حصلت.

و - عدم إظهار أي نوع من الحكم خلال الجلسة :

يجب على الباحث الميداني خلال المقابلة شهود العيان أو الضحايا، تجنب إظهار أي نوع من الأحكام سواء الايجابية أو السلبية على ما يقدمونه من معلومات، كي لا يفقد ثقتهم ويدفعهم بذلك لإنهاء المقابلة بأقصى سرعة ممكنه أو إلغائها، فلا يجب أن يقول الباحث عبارات من نوع:

صح أو خطأ هل أنت متأكد مما تقول هذا مبالغ به فمثل هذه العبارات تعبر عن أحكام صادره من قبل الباحث على أقوال الشاهد أو الضحية الذي سيظن أن الباحث يتهمه بالكذب. وفي حال شكك الباحث الميداني في معلومة معينة، فعليه أن يتأكد منها بطريقة لا توحي بعدم تصديقه للضحية أو الشاهد. فمثلا يمكن التظاهر بأنه سمع المعلومة من شخص آخر بطريقة مغايرة، هنا إما أن يعزز الضحية أو الشاهد ويؤكد على المعلومة، أو أن يغيرها ويعدلها. وبذلك يصل الباحث إلى الحقيقة دون تجريح أو التشكيك في أقوال الضحايا أو الشهود.

ز - الاستماع الجيد والانتباه للغة الجسد :

يتوجب على الباحث الميداني أثناء إجراء المقابلة أن يكون مستمعا جيداً لكل ما يصدر عن الشاهد أو الضحية من أقوال والانتباه للغة الجسد، كتعابير العيون والوجه، طريقة الجلوس وحركات الأيدي وكذلك نبرة الصوت، وهو ما يحتاج من الباحث استخدام جميع حواسه لمراقبة ذلك.

خلال إجراء المقابلة قد يتوقف الشاهد أو الضحية عن الكلام ويقوم بحركات يعبر من خلالها عما في داخله، أو يقوم بتصرفات تعبر عن عدم قدرته على التعبير أو عدم قدرته على الاستمرار في الحديث لرغبته في البكاء أو الخجل من ذكر معلومات محددة كالحديث عن أحد أشكال التعذيب الجسدي أو الجنسي، وهنا يجب على الباحث مساعدته للتعبير عنها من خلال قيامه بتوجيه الأسئلة المحددة أو إيقاف المقابلة حسب ما يتطلبه الموقف.

كما وعلى الباحث الميداني أن يدرك أن الشاهد أو الضحية يمر في لحظات حرجة وحساسة، إثر خوضه لتجربة قاسية أو مريرة، لذلك يجب على الباحث الميداني إظهار أنه مستمع جيد ومتفهم لما يرويه الشاهد أم الضحية.

ح – لا تعطي الوعود :

يجب عدم إعطاء أي وعود للشهود أو لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فلا يعد الباحث الميداني بأنه سيعمل على تقديم مساعدة ما أو تحقيق نتائج فوريه مثل الحصول على تعويضات أو تقديم مرتكبي الانتهاكات للقضاء، ذلك أن مثل تلك الوعود ستضعه لاحقا تحت ضغوط مستمرة من قبل شهود العيان والضحايا، بل وفي حال لم تتحقق تلك الوعود فإن هذا سيفقد الشاهد أو الضحية الثقة بالمؤسسة وعملها .

لذا على الباحث الميداني أن يكون واضحا فيبين ويشرح مدى وشكل التدخل الذي يمكن أن تقوم به المؤسسة، ويوضح الهدف من المقابلة، والطرق والأساليب التي سيتم استخدام مثل هذه المعلومات.

ط – تجنب السرعة في الإنتهاء من المقابلة :

على الباحث الميداني أن لا ينهي المقابلة بشكل سريع لأي سبب كان، أو أن يبدأ بالنظر إلى ساعته كي لا يشعر الشاهد أو الضحية أن الباحث الميداني على عجلة من أمره، كي لا يفقد أي معلومات مهمة. كما أن

إنهاء المقابلة بشكل سريع قد يشعر الشاهد أو الضحية الذي خصص الوقت لهذه المقابلة بعدم احترام الباحث الميداني له أو لما قدمه من معلومات .

ي – استخدم لغة مفهومة :

مثل استخدام اللغة العامية خلال الحديث مع شهود العيان والضحايا، إذا كان ذلك يشعرهم بقرب الباحث منهم، مما يسهل ذلك عملية التواصل معهم، ومن الجيد أن يطلب الباحث الميداني من الأشخاص الذين يجري معهم المقابلة أن يتحدثوا العامية إذا تحدثوا العربية الفصحى وظهر للباحث انهم لا يتقنونها، كي لا تبدو المقابلة مصطنعة وركيكة، خاصة إذا ما كان يتم تسجيل المقابلة بكاميرا فيديو.

ك – طلب الإذن باستخدام الاسم :

في نهاية المقابلة على الباحث الميداني أن يسأل الشاهد ما إذا كان يريد حجب هويته أم لا، وفي حال طلب عدم الكشف عن هويته، على الباحث الميداني أن يؤكد له أنه لن يكشف عن هويته، وأنه سيتم استخدام المعلومات الواردة على لسانه دون استخدام اسمه .

٣– ما بعد المقابلة :

أ – كتابة معلومات أساسيه، المكان والزمان، وأية معلومات يرغب في إضافتها حول الشخص الذي أجريت معه المقابلة:

هذه النقطة على قدر كبير من الأهمية ويمكن القيام بها في بداية المقابلة مع إمكانية تأجيلها إلى ما بعد المقابلة، ومن ضمن هذه المعلومات إضافة الاسم الرباعي للشخص الذي تجرى معه المقابلة، والإشارة لمكان سكن الشاهد أو الضحية إضافة إلى رقم هاتف خاص به أو قريب منه للتواصل معه إذا ما اقتضى الأمر ذلك لاحقا، مثل الحاجة إلى معرفة المزيد من المعلومات أو التأكد مجددا من مدى دقة معلومات وأدلة ووقائع قدمها الشاهد .

على الباحث الميداني دائما التأكد من دقة العنوان وصحة أرقام الهواتف، كما يجب التأكد من صحة أسماء الشهود عبر التدقيق في بطاقات الهوية الشخصية لنقل الأسماء بشكل حرفي وتسجيل أرقام البطاقات الشخصية

وعناوين الشهود وأي معلومات إضافية مطلوبة.

كما يجب على الباحث الميداني ما أمكن إجراء المقابلات في منازل الشهود أو الضحايا بعد زيارة موقع الحدث واخذ الرواية الأولية منهم أو قرب منازلهم على الأقل للتأكد من دقة العناوين وكل ذلك يساعد على العودة إليهم مجدداً، في أي وقت وزمان، إذا ما تطلب الأمر ذلك.

فيما يجب تسجيل تاريخ إجراء المقابلات في الموقع المخصص لها وبشكل واضح لا لبس فيه، هذا ويمكن إرفاق المقابلة بتقرير إضافي يعده الباحث الميداني حول أي معلومات إضافية يرى أنه من الضروري ذكرها حول الشخص الذي قام بإجراء المقابلة معه، وذلك بهدف توضيح بعض الأمور مثل تصحيح أرقام الهواتف أو توضيح إضافي لعنوان الشاهد والضحية أو ذكر بعض الأحداث التي وقعت خلال المقابلة ولم يتمكن من تسجيلها خلال المقابلة، فعلى سبيل المثال قد يضع الشاهد بصمته بدل التوقيع على أقواله، وهنا من المفيد ذكر سبب ذلك وهو أن الشاهد لا يعرف القراءة والكتابة أو لأنه إنسان ضرير أو مصاب بعجز جسدي يحول دون قدرته على التوقيع، كما يفضل أن يتم أخذ بصمة مقدم الإفادة بحضور شخص آخر، ويقوم الباحث الميداني بأخذ توقيعه مفيدا بأن أخذ البصمة جرى أمامه بعد أن وافق معطي الإفادة

على ما جاء فيها .

قد يفضل الشاهد عدم ذكر بعض التفاصيل التي قد يرويها خلال المقابلة، فيطلب عدم تسجيلها في محضر المقابلة.

ب- قراءة محتوى المقابلة للتأكد من دقتها وسلامتها:

وهي من النقاط الهامة التي تعبر عن مدى مصداقية ومهنية الباحث الميداني الذي يقوم بإجراء المقابلات، كما أنها تزيد ثقة الشخص الذي تجرى معه المقابلة، إذا أدرك أن الباحث الميداني عمل على تسجيل وكتابة ما قاله بشكل شبه حرفي دون أي إضافات أو تعديل، مما يدفعه إلى التوقيع على أقواله دون أي توجس أو شعور بالخوف، لذلك على كل باحث ميداني يجري مقابلات مع شهود العيان أن يعيد قراءة ما كتبه ونقله على لسان الشاهد أو الضحية في محضر المقابلة وبشكل واضح ومتأني أمام الشخص الذي تنفذ معه المقابلة مع إمكانية

قبول أي تعديل وتصحيح معلومات يرغب الشاهد أو الضحية في حذفها أو إضافتها حتى لو أضطر إلى إعادة تسجيل المقابلة مجددا للحفاظ على شكل محضر المقابلة (الإفادة) دون حذف وإضافة قد تجعل من المحضر سيئ المظهر، أو تشكك في مدى قانونية الإفادة، وفي حال أشار الشاهد أو الضحية بالموافقة على ما تم تسجيله يطلب الباحث الميداني منه التوقيع على أقواله.

ج – كتابة قائمه بأسماء شهود آخرين أو وثائق ذكرت أثناء المقابلة لمتابعتها لاحقا.

خلاصة : للوصول إلى معلومات تتمتع بدقة ومصداقية إلى أقصى درجة ممكنة من خلال المقابلة يمكن مراعاة التالي :

•استخدام أسئلة دقيقة ومحددة.

•تناول الإفادة أو التقرير بالترتيب الزمني للأحداث؛ بحيث يسهل ملاحظة أي تضارب كي يتم تداركه.

•إعادة النظر في التناقض الواضح من عدة زوايا، بإعادة صياغة الأسئلة إذا اقتضى الأمر، ذلك أن الشخص الذي تجري المقابلة معه قد يرتبك أو قد لا يفهم السؤال.

•التأكد مما إذا كان هناك شهود على الحادثة موضوع الادعاء، أو أي وثائق مساندة مثل تقرير طبي، فالوثائق المساندة يمكن أن تساعد في تقوية الادعاء.

•متابعة وملاحظة سلوك الشخص، ولغة الإشارة والجسد التي يستخدمها، وفى هذا السياق، يجب أن يكون الباحث الميداني على وعي ودراية بتأثير عوامل الثقافة والجنس والحالة النفسية. •إذا أشار الشخص في حديثة إلى وجود دليل مساند محتمل، يجب أن يحاول الباحث الحصول على هذا الدليل إذا أمكن ذلك.

الباب الخامس

مشاكل ومعيقات التوثيق

الفصل الأول

صعوبة الوصول إلى مكان الحدث (الانتهاك)

في الوضع الطبيعي يستطيع الباحث الميداني الوصول لمكان الحدث بدون أي مشاكل أو معيقات، غير أن المشكلة تكمن في الوضع غير الطبيعي الذي تشوبه حالة التوتر والاضطراب، إلى جانب مخاطر قد تمس بأمن وسلامة الباحث الميداني أو الضحايا والشهود وحتى المعلومات التي حصل عليها الباحث الميداني، وهذه الظروف تتمثل عادة في حالات الحرب أو النزاعات المسلحة أو العمليات العسكرية ومنع التجول، وكذلك المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية . .الخ.

على الباحث الميداني تجاوز ذلك من خلال طرق أخرى جانبية، بطريقة لا تشكل خطراً على حياته، وإذا لم يستطع فعليه محاولة التواصل مع الضحايا أو الشهود عبر الهاتف مثلا، أو محاولة الوصول للمكان مع طواقم هيئات دولية تستطيع الحركة خلال منع التجول أو المرور عبر تلك الحواجز و عليه عدم المغامرة بتعريض نفسه للخطر أو فقدان المعلومات ومصادرتها من أي جهة كانت، والعمل على تأمين إيصالها إلى المكتب بطريق أخرى.

أما بالنسبة لعملية توثيق أحداث داخلية، فقد يصعب أحيانا على الباحث الميداني الوصول إلى مكان الحدث للقيام بعملية التوثيق، نتيجة إجراءات تفرضها السلطات المحلية أو الأجهزة الأمنية، مثل منع السلطات المحلية موظفي ومحامي مؤسسات حقوق الإنسان من زيارة السجون لمقابلة المعتقلين والوقوف على حقيقة ما يجري داخلها . في مثل هذه الحالات يمكن العمل على إطلاق حملة من أجل الضغط أو تفعيل مظلة الدعم والحماية للمؤسسة محليا ودوليا كي يتم الضغط على السلطات من أجل تجاوز تلك العقبات إن أمكن.

الفصل الثاني أمن وسلامة الباحث الميداني

إن الحفاظ على أمن وسلامة الباحث الميداني تعد من أولويات القائمين على المؤسسة، ويجب أن تكون كذلك

الفصل الثاني

أمن وسلامة الباحث الميداني

إن الحفاظ على أمن وسلامة الباحث الميداني تعد من أولويات القائمين على المؤسسة، ويجب أن تكون كذلك بالنسبة للباحث الميداني نفسه، لذلك يتوقع منه اتخاذ مجموعة من الاحتياطات منها :

- التأكد دائما من أن المشرف الميداني أو المدير المباشر على علم بمكان تواجد الباحث الميداني في الميدان .
- الاحتفاظ دائما بالبطاقة التي تحمل اسم المؤسسة التي يعمل فيها الباحث الميداني، ووضع البطاقة في مكان بارز على الصدر باستخدام مشبك وعدم وضعها في الجيب أو الحقيبة.
- أن يتذكر الباحث الميداني دائما أن سلامته أكثر أهمية من عملية التوثيق .
- تجنب التواجد في أماكن خطرة أو مشبوهة والحرص دائما على اختيار الوقت المناسب لإجراء المقابلات أو القيام بعملية التوثيق .
- عدم حمل مبلغ كبير من المال أو أشياء ثمينة بشكل يلفت الانتباه مما قد يعرض حياة الباحث للخطر .

الفصل الثالث

معلومات متناقضة ومبالغة و إخفاء معلومات و كذب

من المعيقات الكبرى التي تواجه الباحث الميداني خلال عمله تناقض المعلومات حول حدث أو انتهاك ما، لذلك ينبغي عليه تحديد المعلومات المتناقضة التي توصل إليها سواء من الضحية أو شهود العيان، ومن ثم العمل على الحصول على معلومات أخرى من شهود عيان آخرين، ثم يقوم بتحليل كل ما جمعه من معلومات كي يبرر أو يزيل التناقض الموجود .

قد يواجه الباحث الميداني خلال عملية التوثيق أشخاصا) شهود أو ضحايا (يميلون إلى المبالغة في وصف ما تعرضوا له من انتهاك، أو يحاولون إخفاء معلومات لأي سبب كان أو حتى يكذبون بالكامل، لذا على الباحث الميداني أن يؤكد للشاهد أو الضحية في البداية على أهمية التصريح المشفوع بالقسم، وعلى أن المعلومات التي

يصرح بها يجب أن تكون صحيحة وصادقة وإلا عرض نفسه للمساءلة القانونية بصورة واضحة ولكن بطريقة لبقة وذكية بحيث لا يخشى من إعطاء الإفادة، وأن يشرح أهمية أن تكون المعلومات صحيحة ودقيقة سواء في قضيته أو قضايا الآخرين، ذلك أنه يمكن أن يطوى ملف قضية كاملة وقعت بالفعل، إذا تم الطعن بصدقية المعلومات كلها أو بعض منها .

الفصل الرابع

الخوف من إعطاء معلومات

قد يمتنع الشاهد أو الضحية عن إعطاء معلومات للباحث الميداني، نتيجة الخوف من الجهة التي اعتدت عليه، أو عدم معرفته التامة بالمؤسسة التي يمثلها الباحث الميداني أو عدم ثقته وإيمانه بقضية حقوق الإنسان، وللتغلب على تلك الصعاب يمكن القيام بالتالي:

١- يتوجب على الباحث الميداني التعامل بلباقة مع مقاومة الشاهد أو الضحية، خاصة مع ضحايا التعذيب وأن يواجه ذلك بكياسة لأن هذا النوع من المقاومة شيء طبيعي يقابل معظم الباحثين الميدانيين في محاولة الحصول على معلومات من الناس.

٢ – أما فيما يتعلق بالضحايا أو الشهود الذين لا يعيرون اهتماماً أو لا يعون أهمية رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة إذا كانت الانتهاكات واسعة ومتكررة ولم يسبق حدوث مساءلة لمرتكبي تلك الانتهاكات، في هذه الحالة يتوجب على الباحث الميداني أن يقدم شرحاً موجزاً عن أهمية حقوق الإنسان مع تقديم نفسه للشاهد والتعريف بالمؤسسة من خلال توضيح

الهدف العام من عملية التوثيق، والانجازات التي تم تحقيقها نتيجة مثل هذه المعلومات ، دون أن يقع في فخ إعطاء الوعود غير الحقيقية لما يستطيع أن يفعله من أجل الضحية.

٣ – قد يخاف بعض الشهود من البوح بأسرار قد يترتب عليها مسئوليات، مثل أن يكون ضابطاً عسكرياً أو أمنياً شاهد جريمة قتل أو تعذيب، وهنا على الباحث أن يعمل على إقناع الشاهد بأهمية المعلومات والتأكيد

على سريتها، فإذا أصر على عدم إعطاء إفادة فإن الباحث الميداني قد يطلب من الشاهد أن يخبره بها، دون أخذ اسمه أو معلوماته الشخصية، حيث يمكن للباحث أن
يستفيد من تلك المعلومات بطريقة أخرى.

الفصل الخامس

نقص في مصادر المعلومات

كثيرا ما يواجه الباحث الميداني نقصا في مصادر المعلومات خلال توثيق انتهاك أو حدث ما، فمثلا يمكن أن يحصل الباحث الميداني على معلومات من معتقل سابق أو أحد أفراد جهاز أمني، تفيد بتعرض معتقل للتعذيب، إلا أن تلك الجهة الأمنية ترفض السماح بزيارة ذلك المعتقل.

قد تصبح القضية هنا شبه مغلقة، وهو ما يحتم على الباحث عدم انتظار مصادر معلومات جديدة فقط، بل يجب عليه أحيانا خلق مصادر أخرى، فمثلا يمكن أن تقوم المؤسسة التي يعمل لديها الباحث بحملة إعلامية لإجبار تلك الجهة على السماح بزيارة هذا المعتقل.

وقد يكون التحدي الأكبر والأكثر صعوبة عندما يتم العثور على جثة ملقاة في حقل أو مكان ما، ولا يوجد شاهد يقدم معلومات حول هذا الحدث.

الفصل السادس

عدم قدرة الشاهد على التعبير

قد يواجه الباحث الميداني عند القيام بعملية التوثيق أشخاصاً لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم وما تعرضوا له من انتهاك، مثل ضحايا التعذيب أو إساءة المعاملة أو ضحايا الاعتداء الجنسي، وهنا على الباحث الميداني الجيد تقديم نفسه ومؤسسته بطريقة بسيطة وبلغة متواضعة يفهمها الشاهد أو الضحية، وأن يحرص على إشاعة جو من الألفة بينه وبين الشاهد أو الضحية لكي يكسب ثقته، وعلى تشجيع الضحية أو الشاهد على

الحديث واستعمال لغة الشاهد ما أمكن.

ومع هذا فإن التعامل مع تلك الفئات يستوجب توفر خلفية علمية وعملية ومهارات خاصة لدي الباحث الميداني، وفي حال عدم توفرها يمكن أن يستعين بمن له تلك القدرات، فمن الممكن أن يكون الضحية أو شاهد العيان أصم أو أبكم، هنا يتم الاستعانة بمن يتحدث لغة الإشارة، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يذكر الباحث الميداني بأنه استعان بمن يجيد لغة الإشارة في تقريره، وأن يرفق مع الإفادة شهادة تثبت قدرته على التحدث بلغة الإشارة إن وجدت، ومن الجيد أن يحرر هذا الشخص رسالة تفيد أنه قام بالعمل على الترجمة ويوقع عليها.

الفصل السابع

طبيعة الأسئلة الموجهة إلى الشاهد أو الضحية

لا يجب أن تكون طبيعة الأسئلة التي يوجهها الباحث الميداني للضحية أو الشاهد على هيئة استجواب أو تحقيق أو استفهام، بل يجب أن تكون ذات طبيعة استيضاحية.

فقد يشعر الشاهد بالحرج أو الخوف من الإجابة على بعض الأسئلة التي قد تشعره بأنه تحت الاستجواب أو التحقيق، لذلك ينبغي على الباحث الميداني أن يكون حذراً في اختيار وتوجيه الأسئلة للشاهد أو الضحية خلال المقابلة، وأن يعطيه الوقت الكافي للإجابة عن الأسئلة، لذا يفضل أن يقوم بطرح الأسئلة ببطء ووضوح وبلغة بسيطة عند كتابة الإفادة ضمن التسلسل الموجود والمحافظة على تسلسل المعلومات وإعطاء الشاهد فترة زمنية كافية للإجابة عن الأسئلة، فمثلا عوض أن يوجه الباحث الميداني سؤالاً من قبيل:

أذكر الوقت والمكان بالتحديد ؟

يمكنه أن يوجهه بطريقة أخرى مثل: هل يمكنك تذكر الوقت والمكان؟

الباب السادس

التقارير

تقديم التقارير هو عنصر ضروري وأساسي لعمل حقوق الإنسان، على أن يتلاءم ومجال عمل واهتمامات المؤسسة ونطاق عمل الراصد والموثق، حيث تعد التقارير أداة فعالة داخل أي مؤسسة تحرص على ديناميكية عمل وتواصل فعال في حين تتعدد أنواع أو أشكال التقارير المتعلقة بالرصد والتوثيق كما يلي:

١- تقارير داخلية:

وهي التقارير التي يقوم بكتابتها الراصد أو الموثق من اجل استخدامها داخلياً في إطار المؤسسة، وهي تتكون من عدة أنواع:

•تقارير دورية: توثق العمل المنجز، وتكون دورية انسجاماً مع موضوعها، فقد تكون أسبوعية، شهرية، ربعيه، نصفية، ومن الضروري أن تعكس جميع أبعاد العمل الذي تم انجازه.

•تقارير طارئة: وهي تقارير تقدم بشكل سريع لتنبيه الرؤساء في العمل إلى حدث ما أو إلى ضرورة التحرك، كأن يشير التقرير إلى ممارسة نمط جديد لانتهاكات حقوق الإنسان للعمل على وقف ممارسته، أو تعرض حياة فرد أو جماعة للخطر، مما يستدعي العمل بسرعة من اجل حمايتهم.

•تقارير عن مقابلة: وهي من أجل تحليل النتائج المترتبة عن إجراء المقابلة دون إرفاق متن المقابلة، بحيث يضع الباحث وجهة نظره الشخصية حول الحدث، أو يعمل على توضيح وجود فجوات أو تناقضات في أقوال الشخص الذي تم إجراء المقابلة معه، وذلك من أجل تقديم صورة متكاملة ومتسلسلة عن الحدث.

•تقارير حول أحداث محددة: وهنا يأتي التقرير لعرض نتائج تحقيق في انتهاك ما مثل عملية اغتيال أو أحداث يلفها الغموض، وكذلك لاستعراض قضية محددة في شأن من شئون حقوق الإنسان.

٢-تقارير خارجية:

وهي تقارير يقوم بكتابتها الباحثون أو المحامون المختصون في المؤسسة وهي تعتمد بالأساس على المعلومات الواردة في التقارير الداخلية، حيث من المهم أن تحتوي على كافة التفاصيل، وأن تستخدم مصطلحات موحدة، وتلتزم منهجية موحدة في استعراض وتحليل الأحداث والتعاطي مع القضايا، بحيث تتنوع أغراض تلك التقارير كالتالي:

•تقارير من أجل مخاطبة السلطات أو الجهات الرسمية في شأن من شئون حقوق الإنسان للعمل على حمايتها أو تحسينها .

•تقارير تكتب من أجل دعم حملة قانونية أو حملة ضغط للتأثير بسياسات معينة تنتهك حقوق الإنسان من أجل وقفها أو الحد من ممارستها من السلطة أو الجهة المسيطرة.

•التقارير المطلوبة في إطار منظمة الأمم المتحدة.

•التقارير الموجهة لوسائل الإعلام.

أولا : مبادئ أساسية في كتابة التقارير الداخلية:

•التأكد من دقة وصحة المعلومات مع سردها بالتفصيل :

يجب أن يتوفر في التقرير عنصر الدقة في سرد الحدث، كون التقارير من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في عملها بشكل جوهري ،حيث يتم التحليل والتكييف القانوني استناداً إلى تلك المعلومات، بحث تعزز من مصداقية ومهنية المؤسسة. أو لتسهيل عملية المتابعة الفورية إذا ما احتاجت الضرورة لذلك. العنصر الآخر المهم هو التسلسل والتكامل في كتابة التقرير، بحيث يسهل على الباحث القانوني الوصول إلى التفاصيل بشكل سهل ويتفادى العودة إلى الباحث الميداني من أجل مزيد من التفاصيل.

•السرعة وعدم الإبطاء :

يجب أن تتم كتابة التقارير عن الأوضاع أو الأحداث بسرعة لتواكب التقارير الحدث، فلا يعقل أن يكتب تقرير من أجل العمل على التدخل من الحكومة أو جهات دولية بعد فترة طويلة جداً من وقوع انتهاك ما، بحيث يستحيل التدخل بشأنها بعد ذلك. كذلك إصدار التقرير مباشرة وبسرعة من أجل إبقاء القضية حية.

•مقدمة بسيطة:

يتم في مقدمة التقرير عرض بسيط لموقع الحدث، فإذا كنا نتحدث عن قرية معينة، من المفيد تقديم عرض بسيط عن موقع القرية، عدد سكانها، طبيعة عملهم، وماذا يحيط بالقرية و إذا كنا نتحدث عن انتهاك وقع في منطقة خارج حدود المدينة أو القرية، أيضا يتطلب أن تشمل المقدمة تحديد هذا الموقع وبعده أو قربه بالكيلو

متر عن اقرب موقع معروف.

وصف لطبيعة المكان، هل هو جبلي أم صحراوي، أو أيه ميزات خاصة به تساعد وتقرب فهم تفاصيل الحدث .

التطرق لتاريخ وزمن وقوع الحدث، طبيعة الانتهاك أو الحدث، من هو الضحية ومن هو الجاني وذكر شهود العيان من عدمه.

•عرض لوضع حقوق الإنسان والأنماط :

لا بد أن يتطرق التقرير الداخلي لأوضاع وظروف حقوق الإنسان في المنطقة المستهدفة بالتقرير، بحيث يمر ما تم رصده من انتهاكات وأنماط الانتهاكات الممارسة، فمن خلال تحديدها وحصرها يمكن معرفة إن كان هناك نمط جديد قد ظهر أو إذا كان هناك نمط ما قد توقف أو ما يزال مستمراً، وعليه إذا كان موضوع التقرير يدور حول انتهاك مثل الاغتيال، فيجب المرور على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة التي وقع فيها الانتهاك موضوع التقرير، وتحديد إذا كان نمطا جديداً أو قديما، منتشراً على نطاق واسع أم محدود، وربطه بأحداث وانتهاكات أخرى.

• عرض للأنماط الأساسية سواء كانت ايجابية أو سلبية:

إن التطرق لأنماط الانتهاكات أمر بديهي، وذلك للعمل على إلزام الأطراف المسئولة على احترام حقوق الإنسان، غير انه من الضروري أيضا استعراض أنماط الممارسات الايجابية التي تقوم بها الجهات الرسمية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ، ذلك إن تركيز الضوء على آليات الحماية التي تمارسها السلطات، وإعطاء تقييم ايجابي قد يشجع على الاستمرار في تلك الممارسات، بل يمكن أن يستفاد منها في حالة كونها تتصف بالإبداعية. فإذا كان التقرير على سبيل المثال متعلقا بموضوع الاعتقال والتعذيب، فمن الطبيعي التركيز على أنماط وأساليب التعذيب الممارسة في منطقة ما، غير انه إذا تبين للباحث الميداني أن الجهات التي تقوم بالاعتقال والتحقيق مع الأفراد المعتقلين تلتزم بقواعد ومبادئ حقوق الإنسان في التعاطي مع المعتقلين، وتمارس أنماطا يمكن وصفها بالإيجابية ، فيجب ذكرها .

•وجهة نظر الراصد أو الموثق في الحدث واستنتاجاته:

في بعض الأحداث يكون التأكد من صحة ودقة المعلومات أمر في غاية الصعوبة، على الرغم من جميع الاحتياطات التي قد تتخذ، ولذلك فان وجهة نظر الباحث الميداني تغدو ركيزة أساسية في تقييم عملية التحقيق برمتها، فإذا كان موضوع التقرير يدور حول عملية قتل في ظروف غامضة، ووجد الباحث الميداني نفسه بعد قيامه بعملية تحقيق متكاملة متحفظا على النتائج التي وصل إليها، فانه هنا سيلجأ إلى خبرته الماضية وقدرته على الحكم والتقدير السليم الذي اكتسبه من خلال تجربته، بحيث يضع تقديره وتحليله وحدسه الشخصي حتى لو خالفت هذه الاستنتاجات ما تشير إليه المعلومات التي توصل إليها خلال التحقيق.

•تحديد مصدر المعلومات:

في أي تقرير داخلي من الضروري الإشارة إلى مصدر المعلومات، وإبداء الرأي أحيانا في مدى الثقة بهذا المصدر، خاصة إذا كان موضوع التقرير حول انتهاكات لم يتم التأكد من صحة وقوعها . بالإضافة إلى أن ذكر مصدر أي معلومة في أي تقرير يكتب من أسس المهنية.

•الخاتمة:

يقوم الباحث الميداني هنا باستعراض موضوع التقرير بصورة موجزة، واضعا توصياته حول الموضوع وكيفية التعامل معه، فإذا كان التقرير ملف عن قضية قتل مثلا، فإن توصيات الباحث قد تكون باتجاه التأكيد على نتائج التحقيق ومباشرة العمل على القضية، وقد تكون في إبقاء الملف مفتوحا في انتظار معلومات أخرى، أو قد تكون التوصيات باتجاه تقييم مصدر المعلومات بكونه غير موثوق مثلا.

•مرفقات لكل الوثائق التي تم عمل عليها:

من الضروري تزويد التقرير بكل ما يلزم من وثائق مثل تقارير طبية، تقرير التشريح، صور، خرائط، وذلك من أجل إعطاء صورة كاملة عن موضوع التقرير.

ثانيا : أمور يجب مراعاتها عند كتابة التقارير

•الوضوح في اللغة:

وهي مسألة في غاية الأهمية، ذلك أن التقرير سيعتبر وثيقة قد يبنى عليها مداخلات قانونية أو قد يتم اللجوء لها بعد فترة زمنية لاحقة ومن أشخاص آخرين، ولذلك يجب أن تكون اللغة واضحة غير غامضة مع تجنب اللغة العامية، إضافة إلى كون المفردات المستخدمة يجب أن تراعي عملية الترجمة إلى لغات أخرى، لذلك يفضل استخدام مفردات مفهومة للجميع وليس في منطقة معينة.

فمثلا إذا استخدم الباحث كلمة «أسمر البشرة » لوصف شخص ما ، فإن هذه الكلمة ستشكل عقبة أمام الترجمة إلى اللغة الانجليزية ذلك أنها لا تعني أسود اللون، فيما يجب أن تكون المفردات المستخدمة موحدة تنطلق من لغة حقوق الإنسان والقانون الدولي المتفق عليها .

•استخدام الاقتباس عند الضرورة، ففي كثير من الحالات يحتاج التقرير إلى إدراج اقتباس من أقوال الضحية أو الشاهد ما يجعل التقرير أكثر قوة، ويؤكد حياديته من خلال نقله أقوال وليس الظهور كمصدر للأحكام

•ذكر الايجابيات إذا وجدت في حالات التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، وقد تم التطرق إليها بالتفصيل سابقاً .

•أن يقدم التقرير في وقته وحسب الضرورة والموضوع، إذ يصبح من غير المجدي التأخير في حالات كثيرة، فقد يكون موضوع التقرير يحتاج إلى تدخل سريع من قبل المؤسسة التي يعمل فيها الباحث الميداني، في هذه الحالة تأخيره يعيق العمل، ويصبح التدخل غير فعال ولا ضرورة له.

الباب السابع

حماية العاملين في التوثيق وحفظ المعلومات وسريتها

١- العمل في ظل حالة طوارئ:

يجب على أي مؤسسة حقوق إنسان ألا تغفل عن توفير شبكة أمان محلية ودولية، تؤمن لها غطاء للحماية حين تتعرض للاعتداء من السلطات سواء كانت رسمية أو غير رسمية، بحيث تطلق تلك الشبكة حملة ضغط ودعم محلي ودولي لمنع أو وقف الاعتداء على تلك المؤسسة.

ويمكن لتلك الشبكة أن توفر مقرا طارئا أو مؤقتا للمؤسسة المستهدفة بالمداهمة والتخريب أو الإغلاق أو في أوقات النزاعات المسلحة، مما يمكّن أفراد المؤسسة من مواصلة العمل، الأمر الذي يساهم في استمرار عملية الرصد والتوثيق، وعليه فان توفير بدائل في حالات الطوارئ أمر في غاية الأهمية، لتبقى المؤسسة على تواصل مع الأحداث .

٢- سلامة وأمنّ الباحث

من البديهي أن تكون سلامة الباحث هي الأهم في أيّ عملية توثيق، ولهذا يجب أن تتخذ المؤسسة كافة الاحتياطات التي تضمن أمن وسلامة باحثها، حيث يجب الحرص على سلامته حتى لو كلف ذلك عدم الحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد إذا كان الميدان خطراً، وأن يحدد شخص في المكتب ينسق العمل ويتواصل مع الباحثين الميدانيين دوما، فيعرف يوميا كافة تحركاتهم وأماكن تواجدهم خاصة في حالات التوتر، وذلك من اجل تدخل المؤسسة في حال تعرض الباحث للخطر .

إن حفظ أمن وسلامة الباحث الميداني ليس واجباً على المؤسسة فقط، بل هو أمر واجب عليه هو أيضا، فإذا قدّر الباحث الميداني أن نزوله للميدان لتغطية قضية ما يتضمن مخاطرة كبيرة على أمنه الشخصي، فعليه أن يحاول إيجاد سبل ومصادر معلومات أخرى بديلة، لحين توفر إمكانية وصوله للميدان، كذلك عدم التواجد في أماكن خطرة، مثل شوارع تشهد اشتباكات مسلحة، أو التواجد في آماكن قد تتعرض للقصف الجوي أو المدفعي، أو العمل في مناطق تعتد خطرة ليلا، كما يجب عليه تبليغ المقر عن تحركاته دوما، كما ويجب على الباحث الميداني كشف هويته للجميع دوما إلا إذا لزم الأمر غير ذلك.

يجب على الباحث الميداني أن يكون حذراً في إيصال المعلومات التي بحوزته إن كانت تعد سرية بطريقة لا

تعرضه للخطر أو تعرض المعلومات للضياع أو المصادرة، فلو قام بتوثيق حالة ما ومن ثم كان عليه عبور حاجز عسكري، فقد يتعرض هو والمعلومات والضحايا أو الشهود للخطر إذا ما تم تفتيشه، ولهذا عليه أن يقوم بتأمين توصيل المعلومات إلى مقر مؤسسته بطريقة ما، مثل بعثها عبر البريد المستعجل إن كانت وثائق وسجلات.

٣- سلامة وأمنّ الضحايا والشهود

قد تشكل عملية التوثيق في بعض الأحيان خطراً على الضحية أو الشاهد، لذا يجب توثيق الحالة مع الحفاظ على سرية التوثيق والحرص على عدم كشف هوية معطي المعلومات، وهنا يجب على الباحث الميداني أن يتأكد من أن لقاءه بهم سيتم في مكان آمن وبعيدا عن الأنظار، ما يساعد على تأمين عدم كشف هويتهم، فيعمل على ترتيب اللقاء بهم في مكان ليس مراقباً فإذا كان الموضوع يتعلق بضحية انتهاك من السلطات التي تراقب الضحية وتهدده، يجب على الباحث الميداني الترتيب مع أقرب الأشخاص الذين هم محل ثقة الضحية، متجنبا استخدام الهواتف والرسائل الالكترونية.

وفي مثل الحالات السابقة الذكر، يفضل أن يقوم الضحية بتحديد مكان اللقاء، كونه يعلم أكثر ما هي الأماكن الآمنة له، بالإضافة إلى أن ذلك يساهم في أن يكون هو مطمئنا ومرتاحا أثناء إجراء اللقاء. كما يلجأ الباحث لعدم كتابة ما يشير إلى هوية الضحية أو الشاهد على الوثائق مما يساهم في الحفاظ على سرية هوية معطي المعلومات، ثم يقوم الباحث بتأمين وصول الوثائق إلى المؤسسة التي بدورها تتابع الموضوع.

٤- ترميز الوثائق والسجلات

في الحالات التي يتوجب فيها الحفاظ على سرية هوية الشهود والضحايا لمنع تعريضهم للخطر، يجب الحرص على السرية من خلال حجب هوية مقدم المعلومات أثناء عملية التوثيق وبعدها، وهو ما يدعو إلى تصميم طريقة لحفظ المعلومات دون إضاعة هوية مقدم المعلومات، ففي الإفادات المحجوبة عن النشر، تأخذ الإفادة من الضحية أو الشاهد مع عدم كتابة ما يشير إلى شخصيته، بل توثق في دفتر ملاحظات صغير، لحين إرسالها للمؤسسة، التي بدورها تحتفظ بالإفادة في مكان مخصص لها، وتحتفظ بما يشير لهوية مقدم الإفادة في مكان مخصص آخر، بحيث يتم ربط الإفادة بمقدم الإفادة من خلال نظام رموز وأرقام تصممه المؤسسة ويكون أحد

الموظفين على دراية كاملة بهذا النظام، وهو ما يحمي الضحية أو الشاهد في حال وقوع الإفادة في الأيدي الخطأ لأي سبب كان.

٥- أمن المكاتب

يتسم أمن المكاتب بأهمية كبيرة نظرا لأهمية الوثائق والسجلات التي تكون محفوظة في المكتب، بجانب المعلومات المخزنة في الحواسيب، والتي قد تتعرض للضياع بسبب السرقة أو التدمير أو المصادرة أو حدوث خلل في أجهزة الحواسيب أو نشوب حريق، حيث يؤدي ضياع المعلومات إلى عرقلة أو فقدان المؤسسة لإمكانية متابعة عملها، وعليه يوصَى بالاحتفاظ بالوثائق في أماكن عليها أقفال واستعمال كلمات السر في نظم الحواسيب وعمل نسخ احتياطية، وأن يتم إخراج الوثائق ذات الأهمية بعد إجراء المسح الالكتروني عليها إلى خارج المكتب في مكان آمن يعرفه شخص أو اثنين على الأكثر من المؤسسة.

فيما يتعلق بالمقر أو المكتب يجب وضع أقفال على جميع الأبواب الخارجية للمبنى وعلى عدة أبواب داخلية، وأن تتمتع تلك الأبواب بدرجة عالية من الصلابة والجودة، ومما لا شك فيه أنه إذا كان هناك أشخاص يريدون اقتحام المبنى فمن المحتمل أنهم سيستطيعون كسر أي أقفال تواجههم، غير أن الهدف هو تأخيرهم إلى أطول فترة ممكنة، ذلك إن وجود أقفال خارج و داخل المبنى يمكن أن يساعد على تأخير المقتحمين وإتاحة مزيد من الوقت لوصول المساعدة، هذا ومن المهم أن تزود المكاتب بنظام إنذار ضد السرقة والحريق وكذلك بنظام كاميرات.

أما إذا كان من ينفذ الاقتحام جهة رسمية تقوم بعملية الاقتحام في وضح النهار وبأمر قضائي أو قانوني فهنا تلعب درجة الحرص والحذر والكيفية التي تتعامل فيها المؤسسة مع قاعدة معلوماتها السرية التي لا تريد كشفها الدور الأكبر في حماية المعلومات ومنع وقوعها في يد الجهات التي تبغي الوصول إليها، من خلال إجراءات أمن المعلومات اللاحقة الذكر.

كما وينبغي القيام بصورة منتظمة بترحيل الملفات السرية المخزنة في أجهزة الحاسوب الموجودة في المكتب ووضعها في مكان مأمون بصورة أكبر، وأن يكون ذلك تحت مسئولية شخص أو اثنين فقط من أفراد المؤسسة

الموثوق بهم، بحيث يحتفظون بتلك النسخ في أماكن لا يعرفها إلا هم كأن يضعوها في قبو بنك، وبالنسبة للسجلات والوثائق الهامة، يمكن مسحها الكترونيا مما يوفر عنها نسخا يمكن حفظها بسهولة هي الأخرى.

٦- أمن وسرية المعلومات

تمتلك أي مؤسسة حقوق إنسان قاعدة معلومات تشكل المصدر الذي تنطلق غالبية نشاطاتها منها، حيث تنقسم هذه المعلومات لقسمين: معلومات علنية لا يشكل كشفها خطراً على أحد، بل الهدف من جمعها هو نشرها عبر طرق عدة من أجل حماية حقوق الإنسان، وبشكل عام تشكل هذه المعلومات في العادة السواد الأعظم من قاعدة المعلومات.

المعلومات السرية : فهي معلومات يجب الحفاظ على سريتها من المؤسسة لحماية الضحايا والشهود والمؤسسة ذاتها، وحتى من أجل النجاح في استكمال ملف تلك المعلومات السرية، فخلال العمل على بناء ملف جرائم حرب في منطقة نزاع مسلح ما، من المهم الحفاظ على سرية هوية الضحايا إذا ما كان النزاع مستمراً.

وعليه فإنه من المهم توفير الحماية للمعلومات السرية من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها، لذا يمكن القول أن أمن المعلومات: هو الوسائل والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار التي قد تهدد سلامة سريتها ووجودها .

وعليه يجب توافر العناصر التالية لأي معلومات يراد توفير الحماية الكافية لها:

السرية: وهي التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من جهة أشخاص غير مخولين بذلك.

التكامل وسلامة المحتوى: التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به أو الانتقاص منه، في أيّ مرحلة من مراحل عملية التوثيق، مراحل المعالجة من تحليل وتصنيف وإدخال وفرز، وصولا إلى عملية الحفظ في الأرشيف.

استمرارية توفر المعلومات: التأكد من استمرار عمل نظام أرشيف المعلومات، واستمرار القدرة على الوصول إلى المعلومات، أي أن يكون نظام الأرشيف آمنا في ما يتعلق بحفظ المعلومات وعدم فقدانها لأي سبب كان، أي أن يكون النظام فعالا.

من الواجب على أي مؤسسة تعمل على قضايا تحتاج إلى السرية من أجل حماية الضحايا أو الشهود أو حتى طاقم المؤسسة نفسها، الحذر في التعاطي مع الموظفين والمتطوعين الجدد الذين يوجب عملهم الولوج لقاعدة المعلومات السرية إذا لم يكونوا معروفين مسبقا، كما لا يجب الدخول لقاعدة المعلومات السرية لمن هو غير مخول بالإطلاع على تلك البيانات، إن الخبرة تلعب دوراً كبيراً في مقدرة أفراد المؤسسة المخضرمين على الحكم أو تقييم أي فرد جديد ينتسب للمؤسسة، كي لا يتم اختراق معلومات تلك المؤسسة من جهات أخرى.

ولهذا يفضل أن يتم اختيار أشخاص معروفين مسبقا إذا كان عملهم يتعلق بجمع أو تصنيف أو أرشفة المعلومات السرية، فان لم يتوفر ذلك يجب أن تتم معرفتهم بصورة كبيرة والتأكد من خلفياتهم، ويتم هذا من خلال السؤال عنهم أو طلب معرفين موثوقين لهم، وأن يتم التأكد من حقيقة سيرتهم الذاتية، فهل هم من الذين عملوا مع مؤسسات حقوقية معروفة في الماضي فعلا؟ فإن صح ذلك وجب التأكد من تلك المؤسسات بطلب شهادة توصية مثلا، ومن ثم إخضاعهم لفترة عمل تجريبية لثلاث أو ست شهور، حيث أن الحياة اليومية هي المحك الحقيقي، يحتاج الأمر فقط للانتباه من شخص متمرس دقيق الملاحظة ومرهف الحس.

٧- التخلص والمحو الآمن من المعلومات والبيانات

حين لا تعود المؤسسة معنية ببعض السجلات والوثائق، ولكن تبقى حريصة على حماية سريتها، يجب التخلص من تلك الوثائق والسجلات بطريقة أمنة، أي أن يقوم الشخص المخول بالتخلص من تلك السجلات بتمزيقها بواسطة آلة تمزيق الوثائق مثلا، لا أن يتم رميها في النفايات كما هي، لتقع في الأيدي الخطأ.

أما بالنسبة للبيانات الالكترونية فيجب أن يكون التخلص من تلك البيانات عبر المحوٍ الآمنٍ، ذلك انه يمكن استرجاع أي بيانات على أجهزة الحاسوب كان قد تم محوها، ولذلك يمكن اللجوء إلى المحو الآمن والذي يعني طمس البيانات المراد محوها بكتابة بيانات أخرى فوقها، و بهذا لا يعود بالإمكان استرجاع البيانات التي تم محوها، و مع أن طمس البيانات بهذه الطريقة يُصعّب جدا

استرجاعها، إلا أنه قد يمكن باستخدام تقنيات متقدمة و أجهزة متخصصة مكلفة استرجاع أجزاء منها تتفاوت حسب التقنية و الخبرة، و عموما كلما زادت مرات الطمس بتكرار كتابة بيانات بديلة مختلفة قلت

للغاية إمكانية استرجاع البيانات المطموسة.

نظراً للتقدم التكنولوجي خلال العقدين الماضيين، فقد أصبح الجميع يلجأ إلى استخدام كافة وسائل الاتصال والتواصل المتطورة الحالية مثل الهواتف النقالة، الرسائل الالكترونية والانترنت، الفيديو و نظم الاتصال عبر الأقمار الصناعية، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلومات فيتم تسجيلها ونقلها وحفظها بواسطة الوسائل الرقمية مثل الحاسوبات والمسح الضوئي والأقراص المرنة والفيديو.

كذلك فإن العمل على حماية البيانات من محاولات الاختراق والتصنت مهمة جداً، فلا يجب الاحتفاظ بالبيانات المهمة والسرية على أجهزة كمبيوتر موصولة بأجهزة الكمبيوتر الأخرى في المقر والتي تتصل بالإنترنت، وذلك لحماية البيانات من عمليات الاختراق والسرقة.

كما يجب أن يكون الأفراد أو الشركات المتخصصة في مجال التقنيات الالكترونية موثوقين بالنسبة للمؤسسة، فلا يتم تسريب معلوماتها من خلال أحد ما، ولذلك يفضل أن يكون لدي المؤسسة موظف متخصص وموثوق عوضا عن التعامل مع من هم من خارج الطاقم.

الباب الثامن

منهجية التوثيق

الفصل الأول

إعداد بروتوكول للتوثيق

يُعتبر تصميم البروتوكول الخاص بعملية التوثيق ضروريا لضمان تحقيق الأهداف التي يسعى إليها مع فريق العمل وتصميم البرتوكول يمر بالخطوات التالية :

تحديد الهدف

الاطلاع على خلفية الموضوع والسياق

تصميم منهجية التوثيق وتشكيل فريق العمل

اعتماد نظام لإدارة القضايا

الخطوة الأولى: تحديد الهدف

اطرح على نفسك الأسئلة التالية:

ماذا تأمل أن تحقق؟ ما هي أهداف المشروع؟ هل هو تكرار لعمل جارٍ حاليا أم أن فيه قيمة مضافة؟

ما هي النتائج التي قد تترتب عن المشروع؟ ماذا سيكون المنتج النهائي؟

الخطوة الثانية : الاطلاع على خلفية الموضوع والسياق :

١- حدد موضوع المشروع ونطاقه :

كن واضحا في تحديد الموضوع الذي يحتاج إلى التوثيق والتحقيق، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان المرجح وقوعها .

تأكيد الحاجة إلى التوثيق ضروري لتحقيق مبدأ «لا تحدث أي ضرر»، لأن التوثيق يتطلب من المستجيبين الانخراط في عملية قد تكون محفوفة بالمخاطر الجسدية او العاطفية . لهذا السبب، حدد نطاق موضوع التوثيق بحسب ما هو متاح من وقت ومال وموارد للمنظمة التي تمثلها .

مثلا: توثيق حالات التعذيب

على ضوء التقارير الصادر بشأن التعذيب الذي ترتكبه القوات الحكومية والمعارضة، قد يرغب فريق العمل

بتوثيق حالات التعذيب في إطار ديمغرافي معين على سبيل المثال، مع المدنيين الذين يعيشون حاليا أو كانوا يعيشون سابقا في بلدة أو منطقة معينة في محاولة لتحديد نمط انتهاكات حقوق الإنسان .

٢- حدد معايير حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع

بالإضافة إلى ما سبق، لا بد أيضا من كسب فهم واضح لمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بموضوع أو مواضيع التوثيق. لكن، مع تغير طبيعة

الانتهاكات، لابد للمنظمات التي تتولى التوثيق من تحديث وتعميق فهمها لطبيعة النزاع ولمستويات الحماية الدنيا المتاحة للمدنيين خلال النزاع المسلح.

مثلا: حظر التعذيب بموجب القانون الدولي

حظر التعذيب بموجب القانون الدولي هو حظر مطلق. أي أنه ما من ظروف تبرر لأي دولة ممارستها التعذيب. ويحظر التعذيب في عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفي القانون الدولي الإنساني، ويعتبر جريمة دولية ونظرا لحجم الدعم الدولي لحظر التعذيب، تخضع جميع البلدان لهذا الحظر .

يحصل التعذيب عند التسبب بألم ذهني أو جسدي شديد أو معاناة شديدة ويعتبر التعذيب انتهاكا عندما يتم :

أ- بموافقة سلطات الدولة أو إذعانها .

ب – في سياق نزاع مسلح، من قبل طرف في النزاع المسلح يعلمُ أن الضحية لا تشارك فعليا في العمليات العدائية .

ج – عموما ، يحصل التعذيب لغرض معين، مثل الحصول على المعلومات أو المعاقبة أو الترهيب. ويمكن أن يشمل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

٣- حدد المعلومات المطلوبة وكيفية الحصول عليها :

عند اختيار منهجية التوثيق، لا بد من تحديد نوع المعلومات المطلوبة لتقييم وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أو عدمها . وتشمل هذه المعلومات:

أ – المصادر المباشرة (كالضحايا والشهود، والمواد الاستدلالية) .

ب- المصادر الثانوية (كتقارير من منظمات أخرى لحقوق الإنسان، وتقارير وسائل الإعلام، الخ) . تكون المصادر الثانوية مفيدة بشكل خاص كوسيلة للتحقق من المعلومات التي تم جمعها من المصدر المباشر.

تنصح الأمم المتحدة بأن «تقضي القاعدة الأكثر شيوعا لضمان المصداقية في تقصي الحقائق حول حقوق الإنسان باعتماد مبدأ اتساق المعلومات مع المواد التي يتم جمعها من مصادر مستقلة. كما ينبغي أن تكون المصادر الثانوية موثوقة أيضا .

٤- حدد معيار الإثبات

معيار الإثبات هو عنصر آخر قد يكون مه ما لمنهجية العمل. تبرز أهمية هذا المكون مثلا عندما لا يقتصر المشروع على التوثيق بل يشمل أيضا «تقصي الحقائق»، أي استخلاص استنتاجات واقعية على ضوء أنشطة التوثيق.

في هذه الحالة، لا بد أن تعكس أهداف المشروع هدف السعي إلى جمع «أدلة كافية» لاستخلاص الاستنتاجات ذات الصلة بانتهاك مزعوم لحقوق الإنسان.

«الأدلة الكافية»، أو توازن الاحتمالات، هي نقطة انطلاق متماسكة لمعيار الإثبات وهي معيار شائع الاستعمال في الشؤون الإنسانية وبعثات تقصي الحقائق بشأن حقوق الإنسان. لاستيفاء هذا المعيار، يجب أن تكون صحة الواقعة أو الافتراض المطروحين أكثر احتمالا من عدم صحتها .

أما في الحالات التي تستخدم فيها الاستنتاجات ذات الصلة في إجراءات قضائية، أو عندما تصب هذه الاستنتاجات اللوم علنا على أفراد معينين، فيكون من المناسب اعتماد معيار إثبات أكثر صرامة.

على سبيل المثال، تشترط المحكمة الجنائية الدولية عند إدانة فرد ما بارتكاب جريمة أن تكون المحكمة مقتنعة بذنب المتهم «من دون أي شك معقول» .

الخطوة الثالثة: تصميم منهجية التوثيق وتشكيل فريق العمل :

على ضوء المعرفة المكتسبة من الخطوة الأولى، والثانية يمكنك تصور المقاربة التي ستعتمدها في عملية التوثيق.

حاول أولا أن تحدد إطارا زمنيا لتحقيق أهدافك على أساس الموارد المادية والبشرية المتاحة.

فكر ثانيا بكيفية تشكيل فريق التوثيق، واحرص عند اختيار الأعضاء على ضرورة الحفاظ على مصداقية الفريق وحياده واستقلاليته.

قد يكون من المجدي أيضا أن تعرف ما إذا كان لأعضاء فريقك خبرة سابقة في مجال إجراء المقابلات واذا كانوا على معرفة جيدة بالسياق المحلي والطبيعة السكانية، ومدى استعدادهم للعمل تحت الضغط أو بشكل منفرد، وما إذا كانت مواقفهم خالية من الأحكام المسبقة، كذلك مدى قدرتهم على التواصل مع الآخرين.

ويتكون الفريق المثالي من أفراد ضالعين في مجالات متنوعة كحقوق الإنسان والصراعات والقوانين والطب والرعاية الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى مترجمين فوريين محترفين، إذا لزم الأمر. و لابد من تحقيق توازن بين الجنسين أيضا عند تشكيل فريق العمل.

للخطوة الرابعة: اعتماد نظامًا لإدارة القضايا :

على فرق التوثيق أن تطور نظاما آمنا وفعالا لإدارة القضايا :

Case Management System

وأن تحرص على تدريب جميع أعضاء الفريق على استخدام هذا النظام. أما ضمان فعالية نظام إدارة القضايا فيتطلب، على أقل تقدير، أن يحتفظ أعضاء الفريق بسجل لجميع الأنشطة، وأن يرتبوا ملفات التوثيق بطريقة منهجية، ويدونوا المهام العالقة وغير المكتملة على قوائم مخصصة لهذا الغرض، ونعني بذلك:

١- الاحتفاظ بسجلات دقيقة ومفصلة وواضحة عن جميع الأعمال المنجزة لكل قضية، بما في ذلك التواريخ والأوقات.

٢-حفظ الأدلة في ملفات مصنفة نذكر منها على سبيل المثال: ملف أقوال المستجيبين وملف الصور وملف الأدلة المادية؛ وملف المستندات وملف النسخ المأخوذة عن جميع الوثائق و/أو سجل بجميع الوثائق التي تم الحصول عليها، وملف الرسوم والخرائط.

٣- تخزين جميع الملفات في مكان آمن. لا يجوز أن يكون مسمى الملفات دلاليا واضحا. كإجراء وقائي

إضافي، تُسمى الملفات التي تحتوي على معلومات حول فرد و/أو مستجيب/مستجيبين بالأرقام، ولا تحمل اسم الفرد المعني. ويُحتفظ بالقوائم التي تحتوي على أسماء المستجيبين في مكان منفصل عن الملفات . و يستحسن الاحتفاظ بنسخ عن الملفات وتخزينها في مكان مستقل وآمن .

الفصل الثاني

إجراء المقابلات

أولا : التحضير :

١-اختيار المستجيبين :

في معظم أعمال التوثيق في مجال حقوق الإنسان، تكون إفادات الضحايا والشهود المباشرة المصدر الرئيس والأبرز للأدلة.

فكل ما كان المستجيب أقرب إلى الواقعة موضوع البحث، كل ما ارتفعت قيمة أقواله , لكن بالإضافة إلى الضحايا والشهود المباشرين، ينبغي على فرق التوثيق أن تسعى إلى توسيع نطاق مقابلاتها، فيشمل مثلا المنظمات أو الجهات الحكومية المعنية بالاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان، وأفرادا من المجتمع المحلي ليسوا شهودا ولا ضحايا .

بالتالي، يمكن الاعتماد على هذا النوع من الإفادات لتأكيد النتائج .

يعتبر اختيار نوع البحث من المسائل الأساسية في مشاريع توثيق حقوق الإنسان وهناك نوعان :

أ – البحث الكمي: يهدف إلى استخلاص الاستنتاجات من خلال عينة من السكان يمكن تعميم ما ينطبق عليها على جميع السكان.

ب- البحث النوعي: يهدف إلى تعميق فهم الأبعاد المختلفة لمسألة أو ظاهرة اجتماعية معينة.

تحدد أهداف المشروع المنهجية الأنسب ؛ على سبيل المثال :

إذا كان الهدف من المشروع يقضي التحقق من مدى انتشار انتهاك معين لحقوق الإنسان، يكون البحث الكمي هو الأنسب .

بينما إذا كان الهدف من المشروع فهم الأسباب المؤدية إلى انتهاك معين لحقوق الإنسان وردود الفعل المترتبة عنه ، تكون المنهجية النوعية التي تنطوي على التواصل مع أفراد ذوي خلفيات ووجهات نظر متنوعة أكثر ملاءمة .

من ناحية أخرى يعتمد عدد كبير من المشاريع مزيجا من المنهجيتين الكمية والنوعية ؛ على سبيل المثال :

قد ينطوي توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في أوساط اللاجئين والنازحين على أخذ عينات كمية بهدف تعميم النتائج على السكان كلهم بالإضافة إلى بحث نوعي بهدف اكتساب فهم شامل لكيفية وقوع الانتهاكات والأسباب المؤدية لها .

الاستجواب الكمي والنوعي

من المرجح أن يكون الاستجوابان النوعي والكمي ضروريين في المقابلات كما هو مبين أدناه :

س: لماذا تركت الحي الذي كنت تعيش فيه؟ (نوعي)

ج: بسبب القصف المتكرر (كمي ونوعي)

قد لا يتضح النمط المنهجي لأنواع أخرى من الانتهاكات، مثل ترهيب السكان المدنيين في إطار تكتيك عسكري، إلا بعد إجراء سلسلة من المقابلات التي تستخدم أساليب الاستجواب النوعي. وفي هذه المرحلة، يتم تسجيل هذه الانتهاكات ومعالجتها باعتبارها بيانات كمية .

تتفاعل منهجية البحث أيضا مع البيئة التي تعمل فيها المنظمة ؛ ففي مخيمات اللاجئين مثلا ، قد يضطر المكلفون بإجراء المقابلات، بداعي القيود الأمنية المفروضة، إلى انتظار من يبادر بالتقرب منهم للتحدث إليهم عن تجربته.

في هذه الحالة، يصعب أخذ العينات عشوائيا ، ويصبح على فريق التوثيق التأكد من السبب الذي دفع المستجيب إلى الاقتراب منهم والتحدث إليهم، والنتائج المحتملة لذلك على مصداقيته وموثوقية المعلومات التي

يدليها .

من ناحية أخرى، تعترض عملية توثيق بعض انتهاكات حقوق الإنسان، كالاعتداء الجنسي مثلا ، نقصا في الإبلاغ بسبب مشاعر العار أو الخوف الناتجة عن هذه التجربة. في هذه الحالة، يتوجب على فريق التوثيق تقويم مدى إمكانية الوصول إلى الضحايا وكيفية الوصول إليهم.

تبرز هنا أهمية التنسيق مع سائر المنظمات المعنية بحقوق الإنسان والقادرة على تزويد الفريق بالمعلومات المفيدة لتحديد المستجيبين المحتملين بغض النظر عن نوع المنهجية التي يعتمدها المشروع .

من الضروري أن تعكس استنتاجات البحث بشفافية ماهية الحدود العملية التي اعترضت تطبيق هذه المنهجية .

٢ – تصميم بروتوكول للمقابلات

ينطوي بروتوكول المقابلة على مبادئ توجيهية شاملة تُوجه الشخص الذي يجري المقابلة. ويشدد البروتوكول المذكور أيضا على احترام المبادئ الرئيسة بعد تعديلها بقدر ما يتناسب مع السياق المحلي .

فضلا عن ذلك، يوضح بروتوكول المقابلة شروط هذه المقابلة التي يتولى الشخص الذي يجري المقابلة مهمة إطلاع المستجيب عليها .

على سبيل المثال تبدأ المقابلة بمقدمة توضح بدقة الأمور التالية:

أ– هدف المقابلة، وكيفية استخدام المعلومات الناتجة عنها ، بما في ذلك مدة الاحتفاظ بهذه المعلومات .

ب– التعريف بالشخص الذي يجري المقابلة (أي اسمه وشرح عام لمجال) .

ج – التأكيد بوضوح على استقلالية ونزاهة وحياد المنظمة القيمة على المشروع وعدم انتمائها إلى أي حزب متورط في الصراع .

مواعيد المقابلات: ينص بروتوكول المقابلة على وجوب تقدير فرق التوثيق للوقت الذي تستغرقه كل مقابلة. فإذا توقع الفريق أن تتعدى المقابلة الساعة، يكون من الحكمة تخصيص بعض الوقت لاستراحة قصيرة.

لذلك احرص دائما على المباعدة بين المواعيد المتتالية تحسبا للمقابلات التي تطول بشكل غير متوقع، وللوقت

الذي تحتاجه للانتقال من مقابلة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى.

٣- صياغة الأسئلة :

تكون أسئلة المقابلات مصممة بشكل يسمح بالحصول على معلومات كفيلة بإعطاء صورة أوسع للسياق الذي يُزعم وقوع انتهاكات حقوق الإنسان فيه. تصاغ الأسئلة على نحو يسمح بما يلي:

أ - تحديد طبيعة الانتهاكات ودرجتها: بما في ذلك الحصول على تفاصيل محددة بشأن مرتكبي الانتهاك .

ب - وصف العدد من الأسلحة التي تم استخدامها خلال النزاع، وذلك بهدف مساعدة فرق التوثيق على التع رف إلى هذه الأسلحة من خلال الأدلة المجموعة.

ج - معرفة الأسباب المحتملة، بما في ذلك الأسباب البنيوية كالقوانين والممارسات الثقافية .

د - فهم نتائج الانتهاك أو الأذى الناجم عنه .

هـ الحصول على معلومات كمية، كعدد الأشخاص الذين تأثروا بالانتهاك مثلا ، وعدد الذكور منهم والإناث، وأعدادهم بحسب السن، الخ .

و - فهم نوع الإنصاف الذي يسعى إليه المستجيبون من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

عند ترتيب أسئلة المقابلة، احرص دائما على أن تبدأ المقابلة بطرح سؤال

مفتوح يسمح للمستجيب بسرد ما شهده بطريقته الخاصة وبالوقت الذي يحتاجه لذلك عند إجراء المقابلات مع اللاجئين أو المشردين داخليا، يمكن البدء بالسؤال حول سبب فرار المجيب من منزله، فانطلاقا من هذا السؤال يصل المجيب تلقائيا إلى التحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدها .

بشكل عام يجب أن تكون الأسئلة مفتوحة وغير تلقينية أو استدراجية كما يجب طرح الأسئلة الأكثر أهمية في بداية المقابلة. ونوصي بمعالجة المواضيع الأقل جدلا وحساسية أو لا ثم التطرق تدريجيا بعد أن يبدي المستجيب ارتياحا أكبر إلى تلك الأكثر جدلا وحساسية.

من المفيد أيضا استخدام الخرائط أو السماح للمستجيب بالاستعانة بالرسم لتسهيل الشرح.

في نهاية المقابلة، لا بد من تخصيص بعض الوقت للتفاصيل التي قد يرغب المستجيب إضافتها على إجاباته،

او الأسئلة التي قد يرغب بطرحها على الشخص الذي يجري المقابلة، ولأسماء الأشخاص الإضافيين الذين قد يوصي

بمقابلتهم. ويحرص الشخص الذي يجري المقابلة على طمأنة المستجيب مجددا بشأن سرية المقابلة .

٤- سلامة الأشخاص :

تكون سلامة شخص المستجيبين وفريق التوثيق أولوية عند اتخاذ قرار إجراء المقابلة مع المستجيب أو عدمها . وينبغي تقييم المخاطر الأمنية في جميع مراحل عملية التوثيق، أي منذ الاتصال الأول بالمستجيب إلى حين إجراء المقابلة، وحتى في فترة ما بعد المقابلة عند إجراء أي اتصال لمتابعة القضية مع المستجيب.

يتأثر مستوى الخطر على المستجيب بمجموعة من العوامل، نذكر منها :

أ- مكان تواجد المستجيب وهويته .

ب- موارد الحماية الذاتية المتوفرة للمستجيب .

ج - التهديدات أو محاولات الترهيب التي يتعرض لها المستجيب، وتلك التي تعرض لها في السابق .

د- البيئة الأمنية السائدة .

. ويختلف مستوى الخطر أيضا بحسب قدرة فريق التوثيق على توفير الحماية للمستجيب.

. من الضروري الأخذ برأي المستجيب المعني حيال المخاطر المحتملة عند تقييم مستوى الخطر .

. تكون التدابير التي على فريق التوثيق اتخاذها خاصة جدا بالسياق الأمني المستهدف.

كقاعدة عامة، يوصى باعتماد الحذر الشديد . ونعني بذلك بذل كل الجهود الممكنة للتخفيف قدر الإمكان من لفت الانتباه إلى الأفراد الضحايا والشهود ومصادر المعلومات، وغيرهم من الأشخاص المتعاونين مع فريق التوثيق .

أما بالنسبة إلى أعضاء فرق التوثيق، فتشمل تدابير حماية سلامة شخصهم التواصل الدائم في ما بينهم وحمل الهاتف الخليوي خلال التنقل، والتوجه إلى المقابلات ضمن مجموعات مؤلفة من شخصين أو أكثر .

ثانيا : إجراء المقابلة :

١. المكان :

تعتبر سلامة شخص المستجيب العامل الأول والأساسي في تحديد مكان المقابلة.

ينبغي إجراء المقابلات على انفراد حيثما كان ذلك ممكنا، وفي مكان آمن ومحايد، كالمدارس أو المراكز الاجتماعية حيث يقل خطر لفت الانتباه إلى المستجيب أو مراقبته.

في أفضل الحالات، يسمح للمستجيب باختيار زمان ومكان المقابلة.

٢. توثيق المقابلة

هناك عدة خيارات لتسجيل المقابلة أو توثيقها، بما في ذلك تدوين مجريات المقابلة باليد، أو تسجيل الصوت أو التصوير بالفيديو. و يعتمد اختيار أسلوب التوثيق الأفضل لمشروع معين على تحقيق التوازن بين عوامل كثيرة نذكر منها الدقة والفعالية في حفظ أقوال المستجيب و الناحية العملية التي تختلف بحسب الموارد المتاحة للمؤسسة القائمة بالبحث، وضمان السرية.

قد يبدي الشهود المباشرون لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا بشكل خاص ترددا حيال تسجيل صوتهم وحفظ هويتهم، لذلك يُعتبر تدوين الملاحظات خطيا في هذه الحالة أسلوب التوثيق الأكثر قبولا. فتدوين الملاحظات بخط

اليد لا يثير قلق المستجيبين بقدر ما يثيره التسجيل الرقمي، كما يسهل استعانتهم بالرسوم البيانية أو الخرائط التي توضح أقوالهم.

بالإضافة إلى كل ما سبق، يسمح التسجيل على الورق بضمان سرية أكبر والحد من المخاوف الأمنية.

قد يستحيل تدوين جميع المعلومات أثناء المقابلة، لكن يمكن حل هذه المسألة بتشكيل فرق توثيق من شخصين، فيقوم الأول بتوجيه الأسئلة بينما يتولى الثاني تدوين الأقوال. لكن يفضل المشاركون بشكل عام التحدث إلى شخص واحد فقط.

يمكن أيضا استخدام نماذج موحدة لتعبئة المعلومات. (الاستمارات) و تكون النماذج الموحدة مفيدة لضمان الاتساق بين المقابلات وجمع المعلومات الكمية .

٣. خلال المقابلة :

أ- الأساليب الأساسية

غالبا ما يعاني الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان او اللاجئون النازحون من إجهاد نفسي شديد . قد يشعروا أيضا بالريبة وبفقدان السيطرة. لذلك، على موظفي حقوق الإنسان أن يتعاطفوا مع هذه المشاعر وأن يراعوا الواقع الذي يعيشه هؤلاء مجردين من أي موارد وبعيدين عن منازلهم وربما عن أسرهم.

على الأشخاص الذين يجرون المقابلة أن ينتبهوا أيضا إلى لهجتهم ونبرة صوتهم أثناء التفاعل مع المستجيبين، كما عليهم أن يحافظوا على التواصل بالعينين معهم خلال المقابلة.

قد يركز المستجيبون على الأسباب الاقتصادية التي دفعتهم إلى الهروب ويغفلوا ذكر انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها .

في كل الأحوال، يسمح الأشخاص الذين يجرون المقابلة للمستجيبين بالتكلم بحرية حول هذه المواضيع ومن ثم يحاولوا إعادة التركيز على موضوع المقابلة.

بالإضافة إلى ما سبق، لا بد من طمأنة المستجيب بتذكيره بإمكانية الانسحاب من المقابلة في أي وقت، وبأنه ليس مجبرا على إجابة الأسئلة التي لا يرغب بالإجابة عليها .

في المقابل، على الشخص الذي يجري المقابلة أن يتمتع بحسن التقدير لكي يرتأي عدم طرح سؤال مع ين، أو عدم متابعة طرحه، عندما يتضح له أن السؤال قد يتسبب بالمزيد من الضغط على المستجيب. كما عليه أن يحسن تقدير الوقت الملائم لإنهاء المقابلة حرصا على مصلحة المستجيب أو مصلحته .

ب – التحقق من الوقائع وتسلسلها الزمني

تجدر الإشارة إلى أن المستجيبين قد يبالغوا أو يتظاهروا بضغط شديد للإيحاء بوضع معين، لا سيما إذا كانوا يحاولون تبرير قرارهم بالفرار من وطنهم.

هذا لا يعني أن قصتهم غير صحيحة، بل أنها تحتوي على بعض عناصر المبالغة.

قد يلجأ المستجيب أيضا إلى تكرار قصص سمعها أو شاهدها في وسائل الإعلام من دون أن يكون قد شهد

في الواقع على أحداث هذه القصص.

و لأن التحقق من أقوال اللاجئين صعب بسبب تعذر زيارة وطنهم لمعاينة موقع القصة التي يسردونها، يمكنك أن تطلب منهم، بكل احترام، المزيد من التوضيح حيث تبدو وقائع القصة غير متناسقة أو متناقضة.

على سبيل المثال، يمكنك طرح أسئلة محددة حول المسافة التي كانت

تفصل بين المستجيب والجاني أو الضحية مثلا أو حول شكل الضحايا أو الجناة للحصول على إجابات أكثر دقة .

حاول أن ترتب الأحداث في تسلسلها الزمني الصحيح عبر طرح الأسئلة نفسها بطرق مختلفة , بهذه الطريقة تضمن دقة المعلومات.

على الشخص الذي يجري المقابلة أن يحاول امتحان دقة القصة التي يسردها المستجيب وتماسكها من دون التعرض بشكل مباشر لمصداقيته.

ج- تسجيل الأعراض الجسدية والنفسية

قد يرغب الأشخاص الذين يجرون المقابلة بتسجيل الأعراض الجسدية أو النفسية التي يلاحظونها لدى المستجيب خلال المقابلة أو خلال فحص طبي مستقل.

لذلك يجوز حيثما أمكن ذلك، الاستعانة بطبيب لتقييم هذه الأعراض أثناء المقابلة. أو يجوز الشخص الذي يجري المقابلة أيضا أن يراقب المستجيب بعناية خلال المقابلة وأن يسجل أي تفاصيل مفيدة لكي يعرضها في وقت لاحق على الأطباء لتقييمها . إذا تم التقاط صور فوتوغرافية لهذا الغرض و ينبغي الحرص على عدم الكشف عن هوية الفرد في هذه الصور عبر حذف الملامح المميزة التي تفضح هويته .

بشكل عام، يجب تسجيل أي إصابة واضحة لدى المستجيب من تورم أو كدمات أو جروح أو خدوش أو حروق. وفي هذه الحالة، يحاول الأشخاص الذين يجرون المقابلة تحديد موقع الإصابة وحجمها وشكلها ولونها ونوعها .

قد تفيد الإشارة إلى الإصابات على رسم تخطيطي للجسم. أما حجم الإصابة، فيمكن تحديده بمقارنته مع

حجم شيء آخر معروف. على ضوء هذه التدابير، وبمساعدة طبيب، ليتسنى للشخص الذي يجري المقابلة معرفة ما إذا كانت الأعراض المسجلة لدى المجيب تتسق مع حادثة سوء المعاملة التي يزعم التعرض لها .

قد يعاني الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب من اضطراب ما بعد الصدمة وصعوبات عاطفية أو نفسية أخرى، بما في ذلك ضعف الذاكرة، والقلق، والرهاب. فإذا أ رى الشخص الذي يجري المقابلة أن المستجيب يواجه صعوبة في تذكر تجاربه أو وصفها، يصبح من الضروري الاعتماد على مصادر أخرى للمعلومات، كأقارب المستجيب أو أصدقائه مثلا، لمعرفة تاريخ المستجيب وفهمه. وتكون المشورة الطبية مفيدة في هذه الحالة أيضا .

د – مقابلة الناجين من العنف الجنسي

بسبب وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالاغتصاب أو العنف الجنسي في العديد من المجتمعات، قد يتردد المستجيبون ممن تعرضوا لهذا النوع من العنف بشكل خاص بشأن الكلام عن تجربتهم. في هذه الحالة، ينبغي بذل جهد إضافي لتهيئة جو يساعد هذه الفئة من المستجيبين على سرد وقائع الاعتداء خلال المقابلات، كما يجب توطيد العلاقة معهم وطمأنتهم بشأن سرية المقابلة. وعندما يصبح الشخص الذي يجري المقابلة قادرا على فهم الوقائع الأساسية لحادثة سوء المعاملة أو العنف (ماذا حدث ومتى وأين ومن الذي كان مسؤولا، وما إذا كان هناك من شهود)

في هذا السياق، تتولى النساء في فريق التوثيق مقابلة المستجيبات. وهناك بعض التوجيهات للأشخاص الذين يجرون المقابلة :

١– مقابلة امرأة واحدة فقط في كل أسرة .

٢– عدم طرح أسئلة حول موضوع العنف الجنسي على رجل ينتمي إلى أسرة أو جماعة سبق أن سألت النساء فيها حول هذا الموضوع .

٣– تحضير بعض الأسئلة المتفرقة حول مواضيع أقل حساسية لاستعمالها إذا دخل آخرون، بمن فيهم أطفال،

إلى مكان المقابلة أثناء إجرائها .

هـ -إجراء المقابلات مع أشخاص تعرضوا لصدمة نفسية:

قد يعطي الأشخاص عند تذكرهم وسردهم للحوادث المؤلمة التي تعرضوا لها انطباعا بعدم المصداقية لأنهم يواجهون صعوبة في استعادة أجزاء من تجربتهم، أو تختلط عليهم التفاصيل او الأوقات والأماكن، فيضيفوا هذه التفاصيل حسب ورودها إلى ذهنهم، أو كل ما ازدادت ثقتهم بالشخص الذي يج ري المقابلة ؛لهذا السبب ينبغي :

- منح هؤلاء فرصة لتوضيح إجاباتهم، لاسيما فيما يتعلق بالتفاصيل الأساسية كالتواريخ والأوقات والأسماء .

- في المقابل، يحرص الأشخاص الذين يجرون المقابلة على عدم التعبير عن الشك أو عدم الثقة أو التعالي. فإذا اضطرب المستجيب أو انفعل خلال المقابلة، غير الموضوع وحاول العودة إليه في وقت لاحق .

. لا تضغط على المستجيب، بل احترمه وتعاطف مع التجارب التي مر بها .

. كن صبورا واسمح للمستجيب بالتعبير عن نفسه.

. اطلب استراحة إذا لاحظت أن المستجيب أصبح متعبا أو شديد التأثر .

على الأشخاص الذين يجرون المقبلة أن يكونوا مستعدين لما قد ينتج عن مناقشة الصدمات الماضية كالتعذيب مثلا لأنها تؤدي أحيانا إلى استعادة حالة الصدمة.

تحصل استعادة حالة الصدمة عندما يختبر الشخص مجددا حالة صدمة عاشها في الماضي. لا يمكن تجنب هذه النتيجة في جميع الحالات، لكن يمكن تقليص الخطر باتخاذ الخطوات الآتية :

١- ضبط سرعة المقابلة لتجنب إرهاق المستجيب .

٢- الاعتراف والإقرار بصعوبة تذكر الأحداث المؤلمة بطريقة محترمة ومن دون تعالي .

٣- الإصغاء إلى ما يقوله المستجيب، وتشجيعه على التحدث عن تجاربه .

٤- تجنب تصنيف سلوك المستجيب، أو وضع الافتراضات أو الأحكام حول سلوكه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مواقف الشخص الذي يجري المقابلة لا تظهر فقط من خلال كلماته بل أيضا من خلال

لغة جسده .

٥- تدريب الأشخاص الذين يجرون المقابلة على السيطرة على انفعالاتهم العاطفية الخاصة حيال تجربة المستجيبين، أو التوضيح، عند الاقتضاء خلال المقابلة، بأن الواقعة بحد ذاتها، وليس المستجيب، هي الأمر الذي يشعرهم بعدم الراحة .

٦- عدم جواز معانقة المستجيب أو لمسه. فبالرغم من وجوب التعاطف مع المستجيب، على الأشخاص الذين يجرون المقابلة الانتباه إلى أن مهامهم لا تشمل تقديم المشورة للمستجيبين أو معالجتهم.

٤- بعد المقابلة :

بعد المقابلة، يعدُّ الشخص الذي يجري القابلة تقريرا كاملا للمقابلة في أقرب وقت ممكن، ومن المستحسن أن يتم ذلك في غضون أربع وعشرين ساعة من المقابلة.

لإعداد التقرير يقتضي العودة إلى لائحة المسائل التي تم تحضير الأسئلة في الأساس لمعالجتها بهدف ربط المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المقابلة بهذه المسائل.

وعند تقييم دقة المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المقابلة، يعطي الشخص الذي أجرى المقابلة رأيه بشأن سلوك الشاهد ومصداقيته بشكل عام، مع الأخذ بالاعتبار أن طبيعة القضايا التي تمت مناقشتها والاختلافات الثقافية قد تتسبب بصعوبة في التواصل بالنسبة إلى المستجيب.

إضافة إلى ذلك، قد تمنع الصدمات النفسية والثقافة المستجيب من أن يكون حازما أو واضحا في أقواله.

لذلك، لا بد من الانتباه الشديد إلى تأثير سلوك المستجيب على مصداقيته.

إذا كان الشخص الذي يجري المقابلة لا يصدق أقوال المستجيب، وجب عليه شرح السبب ولو لم يكن عدم الاقتناع بمصداقية المستجيبين أمرا غير مألوف. حتى أنه قد يكون من الضروري في بعض الحالات نبذ جزء من المقابلة أو كلها .

لكن قبل أن يحدث هذا، تخضع كل مقابلة لعملية مراجعة داخلية بناء على ملاحظات فريق التوثيق لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء داخل الفريق حول ما إذا كان يجب نبذ أي جزء من المقابلة .

الفصل الثالث

جمع الأدلة

في سياق إجراء المقابلات، قد يجد فريق التوثيق أنه بإمكانه جمع الأدلة إما من موقع المقابلة أو من خلال التعاون مع المؤسسات المناسبة، كالسجون أو المستشفيات، التي تساعد على إثبات قيام انتهاكات حقوق الإنسان .

الأدلة الأكثر قيمة هي الأدلة الأولية أو المباشرة، والتي، إذا كانت صحيحة، تؤكد الحدث أو الواقعة موضوع البحث. وتعتبر أقوال الشهود والضحايا التي يتم تسجيلها في مقابلة شكل من أشكال الأدلة المباشرة .

أما الأدلة غير المباشرة، والتي تميل لتأكيد وقوع الحدث، فهي أيضا تشكل نوعا مهما من الأدلة.

قد تثبت الأدلة غير المباشرة الأقوال المسجلة خلال المقابلات، ونذكر منها السجلات الطبية التي تؤكد الأقوال المرتبطة بتعرض الشخص لمعاملة سيئة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الأدلة غير المباشرة إلى استنتاج يؤكد الحدث، مثل، فوارغ الرصاص أو شظايا قنبلة عثر عليها بالقرب من منزل الضحية .

وتشمل أشكال أخرى من الأدلة غير المباشرة محاضر المحاكم وسجلات الشرطة او السجون، والصور الفوتوغرافية فضلا عن التقارير التي تنشرها وسائل الإعلام أو منظمات أخرى والتي قد تكون مفيدة أيضا , وفي كل الأحوال، تخضع مصداقية المصادر الثانوية وحيادها إلى تقييم دقيق عند جمع الوثائق .

أطلب الوثيقة الأصلية حيثما أمكن على سبيل المثال :

عند طلب محاضر المحكمة، يُستحسن الحصول على الوثيقة الأصلية بدلا من النسخة.

إذا كان فريق التوثيق يخطط لزيارة موقع معين لجمع الأدلة، يستعين بخبراء مختصين إذا دعت الحاجة لأي خبرة خاصة لتقييم الموقع، كعلم الأدلة الجنائية مثلا.

عمو ما، يحرص فريق التوثيق على عدم تعكير صفو المواقع التي قد تكون مصدرا للأدلة، وعدم لفت الانتباه غير المرغوب إليها، بل يعمل على تسجيل ملاحظاته بما فيها المخططات أو الخرائط بحذر وموضوعية .

. أدوات التسجيل الصوتي والبصري :

يمكن استخدام آلات تسجيل الصوت والصورة أو الكاميرات لتوثيق أدلة انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تنطوي

على شهادات أشخاص. وبالرغم من أن هذه الأدوات تقدم بعض المزايا، كالأثر الفوري للأصوات والصور والسرعة والسهولة النسبية في توزيع المعلومات الرقمية، يبقى هذا الشكل من التوثيق محفوفا بمخاطر كبيرة من حيث السرية والأمن ؛ لذلك تستخدم التسجيلات الصوتية والبصرية حصرا عندما يكون احترام مبدأ لا تحدث أي ضرر ممكنا .

استخدام التسجيل الصوتي والبصري عند جمع شهادات الأشخاص. وينحصر استخدام هذا التسجيل بجمع الأدلة غير المباشرة فقط. و لا يجوز تصوير الأفراد فوتوغرافيا أو بالفيديو، فقد يؤدي ذلك إلى استيائهم.

أما في الحالات النادرة التي يتم فيها تسجيل شهادة بواسطة إحدى الأدوات المذكورة، فيجب بذل جميع الجهود الممكنة لإخفاء هوية الشاهد وتسمية التسجيل بشكل لا يفصح عن اسمه.

إذا كان فريق التوثيق أكيدا من إمكانية التصوير من دون تعريض أمن المستجيبين للخطر، يتخذ الخطوات التالية:

١- استخدم أجهزة مناسبة: أي مثلا، كاميرا صغيرة وعاكسة للنور و لا تصدر الكاميرات أصوات عند استخدامها .

٢- استخدام الكاميرا من دون الحاجة إلى النظر عبر العدسة .

٣- التقاط أكثر من صورة واحدة لكل فرد .

الفصل الرابع :تخزين الأدلة

أولا : الأدلة التي تنطوي على شهادات الأشخاص :

تخزين الأدلة على نحو آمن ومأمون ضمانة أساسية لفعالية توثيق حقوق الإنسان.

ثانيا : الأدلة المادية وسلسلة المسؤولية

أما الأدلة المادية التي يجمعها فريق التوثيق، من مستندات أو أشياء، فيجب تخزينها وتصنيفها بطريقة تحافظ على وضوح «سلسلة المسؤولية» الخاصة بها .

سلسلة المسؤولية هي كناية عن سجل تدون فيه أسماء جميع الأشخاص

الذين تناقلوا حيازة الدليل. قد تعتمد المحكمة على هذا السجل للتأكد من أن الدليل لم يتم العبث به بطريقة

غير سليمة ولم يتعرض للتعديل أو التخريب منذ سحبه من مسرح الجريمة ؛ ويعتبر الحفاظ على سلسلة مسؤولية محدودة وسيلة فعالة لحماية سرية الأدلة . ينص سجل سلسلة المسؤولية بوضوح على المعلومات التالية:

١- وصف الغرض الدليل .

٢- هوية الشخص الذي سحب الدليل .

٣- في أي تاريخ وزمان تم سحب الدليل .

٤- الموقع الذي وجد فيه الدليل.

في كل مرة ينتقل الدليل إلى عهدة شخص جديد، يتم تحديث سجل المسؤولية الخاص به.

الفصل الرابع
تخزين الأدلة

أولا : الأدلة التي تنطوي على شهادات الأشخاص : تخزين الأدلة على نحو آمن ومأمون ضمانة أساسية لفعالية توثيق حقوق الإنسان.

ثانيا : الأدلة المادية وسلسلة المسؤولية: أما الأدلة المادية التي يجمعها فريق التوثيق، من مستندات أو أشياء، فيجب تخزينها وتصنيفها بطريقة تحافظ على وضوح «سلسلة المسؤولية» الخاصة بها . سلسلة المسؤولية هي كناية عن سجل تدون فيه أسماء جميع الأشخاص الذين تناقلوا حيازة الدليل. قد تعتمد المحكمة على هذا السجل للتأكد من أن الدليل لم يتم العبث به بطريقة غير سليمة ولم يتعرض للتعديل أو التخريب منذ سحبه من مسرح الجريمة ؛ ويعتبر الحفاظ على سلسلة مسؤولية محدودة وسيلة فعالة لحماية سرية الأدلة .

ينص سجل سلسلة المسؤولية بوضوح على المعلومات التالية:

١- وصف الغرض الدليل . ٢- هوية الشخص الذي سحب الدليل .٣- في أي تاريخ وزمان تم سحب الدليل .٤- الموقع الذي وجد فيه الدليل.

في كل مرة ينتقل فيها الدليل إلى عهدة شخص جديد، يتم تحديث سجل المسؤولية الخاص به.

الباب التاسع

أنواع الانتهاكات

أولا : تعذيب من قبل جهة حكومية فهنا ما يجب إثباته هنا هو:

١- التسبب بألم ذهني أو جسدي شديد أو معاناة

٢- موافقة سلطات الدولة .

٣- حصول التعذيب لغرض معين مثل الحصول على المعلومات أو المعاقبة أو الترهيب أو الإذلال.

٤-يشمل التعذيب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

ويعتبر التعذيب انتهاكا للقانون الدولي لحقوق انسان والقانون الدولي الانساني .

ثانيا : تعذيب من قبل جهة غير حكومية و ما يجب إثباته هنا هو :

١- التسبب بألم ذهني أو جسدي شديد أو معاناة

٢- الضحية لم تشارك بعمليات عدائية .

٣- حصول التعذيب لغرض معين مثل الحصول على المعلومات أو المعاقبة أو الترهيب أو الإذلال.

٤-يشمل التعذيب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

ويعتبر التعذيب انتهاكا للقانون الدولي لحقوق انسان والقانون الدولي الانساني .

ثالثا : سوء معاملة لا يصل إلى حد التعذيب(معاملة وحشية – لا انسانية – مهينة) وما يجب اثباته هنا هو:

١- التعريض المتع مد لألم ذهني أو جسدي شديد أو معاناة شديدة.

٢-موافقة سلطات الدولة أو إذعانها .

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي لحقوق انسان والقانون الدولي الانساني .

رابعا : الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وما يجب إثباته هنا هو :

١- الحرمان من الحياة من دون محاكمة عادلة .

٢-نتيجة لأمر صادر عن الدولة أو بالتواطؤ مع الدولة .

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي لحقوق انسان والقانون الدولي الانساني .

خامسا : الاعتقال التعسفي أو الخارج عن نطاق القانون وما يجب إثباته هنا هو:

١- الاحتجاز بموافقة الدولة في سجن أو في مركز اعتقال آخر

٢- لا يُعطى أي سبب لاعتقال، أو لا يسمح للمعتقل بالمثول أمام قاضٍ

٣ - لا يُحاكم المعتقل ضمن فترة زمنية معقولة.

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي لحقوق انسان .

سادسا : أخذ الرهائن ما يجب إثباته هنا هو :

١-حجز أو اعتقال شخص في سياق النزاع المسلح

٢-التهديد بقتل الرهائن أو إصابتهم، أو مواصلة احتجازهم لإجبار طرف ثالث على القيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام به ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني .

سابعا : التجنيد القسري للأطفال وما يجب اثباته هنا هو:

يتم تجنيد طفل دون سن الخامسة عشرة كجندي أو مقاتل من قبل القوات الحكومية أو المعارضة .

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي لحقوق انسان .

ثامنا : فرض القيود على حرية الرأي والفكر والدين وما يجب اثباته هنا هو:

الإتيان بفعل أو إغفاله بهدف منع شخص من حرية اعتناق أو ممارسة أي دين أو معتقد يختاره.

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي لحقوق انسان .

تاسعا : السلب والنهب وما يجب اثباته هنا هو :

سرقة القوات المسلحة لممتلكات خاصة في سياق نزاع مسلح

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني .

عاشرا : التهجير القسري للسكان المدنيين وما يجب إثباته هنا هو:

نقل مجموعة من الأشخاص قسرا أو طردهم من دون أساس قانوني من المنطقة التي يتواجدون فيها بصفة مشروعة باستثناء حالات إجلاء المدنيين لدواع عسكرية أو أمنية ملحة، ما دامت الظروف التي تبرر الإخلاء قائمة.

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني .

أحد عشر : نشر الرعب بين المدنيين وما يجب اثباته هنا هو :

١- القصف العشوائي على نطاق واسع.

٢- الاعتداء والاغتصاب وسوء المعاملة أو التعذيب ضد النساء والأطفال.

٣-القتل الجماعي .

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني .

اثنا عشر : استخدام الأسلحة العشوائية الأثر بطبيعتها (القنابل العنقودية – الأسلحة الحارقة)

ما يجب اثباته هنا هو :

١- لا يمكن من خلالها استهداف هدف عسكري محدد دون غيره .

٣-لها آثار غير قابلة للحصر أو التحكم بها .

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني

ثلاثة عشر : استخدام الأسلحة الكيميائية :

تُعرف الأسلحة الكيميائية عموما بأنها ذخائر أو أجهزة تنشر المواد الكيميائية السامة بهدف التسبب بالأذى أو القتل و تكون هذه الأسلحة قابلة للنشر على شكل غازي أو سائل أو صلب. مثل غاز السارين و غاز الخردل و عامل VX

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني .

أربع عشر : استخدام الدروع البشرية وما يجب اثباته هنا هو :

الاستفادة من وجود المدنيين أو تحركهم لردع عمليات عسكرية ضد نقاط أو مناطق معينة.

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني .

خمس عشر : الهجمات العسكرية التي لا تفرق بين محاربين ومدنيين وما يجب اثباته هنا هو :

١-هجمات عسكرية تستهدف السكان المدنيين والأفراد المدنيين ،أو المناطق التي يسكنها المدنيون مثل

المساجد والكنائس والمستشفيات، أو المدارس.

٢- حرمان فئات معينة من السكان عمدا من الحق في الحصول على الغذاء والماء والدواء، أو غيرها من الخدمات الأساسية.

٤-شن هجوم عسكري من دون اعتبار واجب تقليل الضرر على السكان المدنيين

ويعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي الانساني .

مصادر الدليل

١-دليل توثيق انتهاكات حقوق الانسان الصادر عن المنظمة السورية للعدالة والمساءلة

٢-دليل توثيق الانتهاكات الصادر عن مؤسسة حق الفلسطينية لحقوق الانسان.

٣-دليل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان.

٤-دليل الأخصائيين عن رصد حقوق الانسان وتوثيقها والمدافعة عنها الصادر عن منظمة أنصار حقوق الانسان.

الفهرس

الباب الأول : مصطلحات حقوق الانسان .....ص ٤-٦

الباب الثاني : أهداف وغايات التوثيق ..... ص ٧-١٠

الباب الثالث : عناصر عملية التوثيق ..... ص ١١-٣٠

الفصل الأول : الموثق ..... ص ١٢-١٦

الفصل الثاني : المعلومات التي يجب البحث عنها ..... ص ١٧

الفصل الثالث : مصادر المعلومات ..... ص ١٨

الفصل الرابع :تقييم المعلومات ..... ص ١٩-٢٤

الفصل الخامس: التوثيق..... ص ٢٥-٢٧

الفصل السادس مراحل عملية التوثيق ..... ص ٢٨-٣٠

الباب الرابع أشكال وأساليب التوثيق ..... ص ٣١-٤٦

الفصل الأول : الاستمارة ص٣٢

الفصل الثاني : الإفادة ص٣٣-٣٧

الفصل الثالث : الرصد والمراقبة ..... ص ٣٧-٣٨

الفصل الرابع : الوثائق الداعمة ص٣٨

الفصل الخامس : التوثيق المرئي ..... ص ٣٩

الفصل السادس : المقابلة ..... ص ٤٠-٤٦

الباب الخامس : مشاكل ومعيقات التوثيق ..... ص ٤٧-٥٢

الفصل الأول : صعوبة الوصول إلى مكان الحدث (الانتهاك) ..... ص ٤٨

الفصل الثاني : أمن وسلامة الباحث الميداني ..... ص ٤٩

..... ص ٥٢

الفصل الثالث : معلومات متناقضة ومبالغة و إخفاء معلومات..... ص ٤٩-٥٠

الفصل الرابع : الخوف من إعطاء معلومات ..... ص ٥٠

الفصل الخامس : نقص في مصادر المعلومات ص٥١

الفصل السادس : عدم قدرة الشاهد على التعبير ..... ص ٥١-٥٢

الفصل السابع : طبيعة الأسئلة الموجهة إلى الشاهد أو الضحية..... ص ٥٢

الباب السادس : التقارير ..... ص ٥٣-٥٨

الباب السابع : حماية العاملين في التوثيق وحفظ المعلومات وسريتها ..... ص ٥٩-٦٥

الباب الثامن : منهجية التوثيق ..... ص ٦٦-٨٤

الفصل الأول : اعداد بروتوكول التوثيق ..... ص ٦٧-٧١

الفصل الثاني : اجراء المقابلات ..... ص ٧١-٨١

الفصل الثالث : جمع الأدلة ..... ص ٨٢-٨٤

الفصل الرابع : تخزين الأدلة ..... ص ٨٤

الباب التاسع : أنواع الانتهاكات ..... ص ٨٥-٨٩

مراجع الدليل ..... ص ٨٩

ملحق
الاعلان العالمي لحقوق الانسان

الديباجة
لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.
ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.
ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.
ولما كان من الجوهري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول،
ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.
ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.
ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.
فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة ١ :
يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة ٢ :
لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة ٣.
لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.
المادة ٤.
لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.
المادة ٥.
لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.
المادة ٦.
لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.
المادة ٧.

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.
المادة ٨.
لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.
المادة ٩.
لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.
المادة ١٠.
لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.
المادة ١١.
(١) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.
(٢) لا يدان أي شخص من جراء أداة عمل أو الامتناع عن أداة عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.
المادة ١٢.
لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.
المادة ١٣.
(١) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
(٢) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.
المادة ١٤.

المادة ١٤.
(١) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.
(٢) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.
المادة ١٥.
(١) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
(٢) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.
المادة ١٦.
(١) للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.
(٢) لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.
(٣) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.
المادة ١٧.
(١) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
(٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.
المادة ١٨.
لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.
المادة ١٩.
لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.
المادة ٢٠.
(١) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.
(٢) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.
المادة ٢١.
(١) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.
(٢) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.
(٣) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.
المادة ٢٢.
لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة

المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة ٢٣.

(١) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

(٢) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

(٣) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

(٤) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته

المادة ٢٤.

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة ٢٥.

(١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

(٢) للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

المادة ٢٦.

(١) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

(٢) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(٣) للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة ٢٧.

(١) لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

(٢) لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة ٢٨.
لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاما.
المادة ٢٩.
(١) على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.
(٢) يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.
(٣) لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.
المادة ٣٠.
ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.